جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية

مقياس الإقتصاد السياسي

ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق ل.م.د.
السداسي الثاني

من إعداد الدكتورة: بن عمور عائشة
أستاذة محاضرة أ

السنة الجامعية: 2022/2021

مقدمة:

الإقتصاد السياسي هو علمٌ يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمَّةٍ فوق مرتبة أمَّةٍ أخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به؛ لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر الطاقة، وإيقاف كلِّ واحدٍ على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله.

ولئن كان الغرض من العلوم كلها كالكيمياء والطب والقانون وغيرها هو البحث عن جوهر الغرض من علم الإقتصاد السياسي، إلا أن هذا العلم يمتاز عنها من جهة أنه يبحث في الثروة من حيث هي، وطرق التصرف فيها على الوجه الأحسن، وكيفية الاستفادة من العلوم الأخرى لاكتسابها.

يجيب الإقتصاد السياسي عن مجموعة من التساؤلات التالية والتي تتمثل في :

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الإقتصاد السياسي كعلم؟ وكيف تطورت الأنظمة الإقتصادية من أفكار فلسفية محضة لأنظمة قانونية تسير العالم بأسره؟ وكيف رست الحركة الدينامكية للمذاهب الإقتصادية على تبني نظامين اقتصاديين عالمين؟ وما موقع الإقتصاد الإسلامي في النظام الإقتصادي العالمي؟

وللاجابة على هاته التساؤلات ومن أجل اثراء معارف طالب الحقوق، لكي يتسنى له التعرف على الأنظمة الإقتصادية بشكل من التحليل والتعمق ، وحتى يتمكن في مسيرته الدراسية من فهم واستعاب عدة قوانين لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالإقتصاد السياسي، كالقانون الدستوري والتجاري، والدولي الخاص والدولي العام وغيرها.

يحتوي مقياس الإقتصاد السياسي الموجه لطلبة السنة الأولى حقوق السداسي الثاني على أربع (4) محاور أساسية وفق ما هو مقرر في إضبارة التدريس المعتمدة رسميا وهي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي (تعريف ومضمون الإقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى.

المحور الثاني: تطور الفكر الإقتصادي

- **الأفكار الإقتصادية قبل القرن 15 م (الحضارات الشرقية، الحضارات الغربية، الحضارة العربية الإسلامية)**
- **تاريخ الإقتصاد السياسي (التيار التجاري، التيار الطبيعي، التيار الكلاسيكي، التيار الماركسي، التيار النيوكلاسيكي، التيار الكينزي)**

المحور الثالث: الأنظمة الإقتصادية وطرق الانتاج فيها (قبل الراسمالية الراسمالية الاشتراكية)

المحور الرابع: الإقتصاد الاسلامي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي

(تعريف ومضمون الإقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى.

المبحث الأول: مفهوم الإقتصاد السياسي.

إن الإقتصاد السياسي، عبارة عن مكونة من شقين " الإقتصاد" و"السياسي" وحضي بنا التعرف على المعنيين اللغوي، ومن ثم الإصطلاحي.

المطلب الأول: تعريف للاقتصاد السياسي

كثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة الإقتصاد في احاديثهم او مقالاتهم الى الحد الذي يوحي بان لهذه الكلمة مفهوما واضحا ولكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة الإقتصادي في جميع الاحوال ورغم ان التعريف ضروري لاي علم الا ان تعريف علم الإقتصاد السياسي اكثر صعوبة من سواه لان كثيرا من اوجه الاختلاف بين الإقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرة ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الإقتصاد السياسي.[1]

ويقصد في اللغة العربية بالإقتصاد القصد في الشيء خلاف الاسراف وهو ما بين الاسراف والتقتير والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر ويقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد فلان في امره اي استقامته اعتدل وتوسط[2]، وعليه فان القصد يعني استقامة الطريق ومنه الإقتصاد وهو فيما له طرفان الافراط والتفريط.[3]

أما مصطلح السياسي فهو يعني في اللغة العربية كما يقول الفيروز آبادي" صاحب القاموس المحيط: سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيها[4]، ويقول ابن حجر : يسوس الشيء أي يتعهده بما يصلحه؛ أي القيام على الشيء بما يصلحه [5]وهي أيضا الترويض والتدريب على وضع معين والتربية

[1] الصادق جراية، الوجيز في الاقتصاد السياسي، اصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، 2023، ص 16.

[2] محمد بن مكرم منظور الافريقي المصري جمال الدين ابو الفضل، لسان العرب، المجلد 1، دار الصادر، بيروت1994، ص 3642.

[3] الصادق جراية، المرجع السابق، ص 17.

[4] الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج2، فصل السين واشين، ص220.

[5] قحطان احمد سليمان الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004، ص15.

والتوجيه واصدار الامر والعناية والرعاية والاشراف على شيء والاهتمام به والقيام عليه) وبشكل عام تشير في اللغة العربية السياسة الى معنى الرياسة والقيادة والذكاء والسلطة والكياسة والدهاء.

يتضح مما سبق أن الإقتصاد السياسي هو مزيج بين علم الإقتصاد وعلم السياسة وهو أيضا نتيجة التاثير المتبادل بينهما اي انه علم يدرس الإقتصاد باساليب ومناهج سياسة وهو أيضا علم يبحث في ثروة الشعوب والاسباب التي تؤدي بأمة دون أخرى في مرتبة أعلى في مجال السعادة والرفاهية.

ولغة يعود أصلها إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو (384 - 322) ق م، وهي مشتقه من كلمتين يونانيتين: ECOS : وتعني منزل والثانية NOMOS: وتعني قانون، إلى جانب لفظه POLITIKOS وثعني مدني أو اجتماعي، وعليه؛ معناها اللغوي يشير إلى علم تدبير شؤون المنزل.

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح من الكلمتين في الاستعمال دفعة واحدة فاصطلاح الإقتصاد ياتينا من ارسطو طاليس الذي قصد باستعماله علم قوانين الإقتصاد المنزلي او قوانين الذمة المالية المنزلية اي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل ولم يستعمل اصطلاح الإقتصاد السياسي الا في بداية القرن 17 وهو ما تحقق في فرنسا على يد انطون دي مونكريتان الذس نشر في عام 1615 كتا بعنوان المطول في الإقتصاد السياسي.قاصدا بصفة السياسي قوانين اقتصاد الدولة وليس الافراد . وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح الإقتصاد السياسي للتعير عن فرع معرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور هذا الفرع الذي يسمونه في العالم الانجلوساكسوني الإقتصاد وهنا يشير الدكتور **دويدار**[1] أنه لكي يكتمل تعريف الإقتصاد السياسي وحتى يصبح اكثر وضوحا يتعين علينا:

1- تحديد موضوع الإقتصاد السياسي اي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوزع البحث الإقتصادي

2- المناهج المستخدمة في اكساب المعرفة اي الطرق المحدثة التي تتبع بانتظام للوصول إلى أهداف البحث الإقتصادي.

يمكن تعريف علم الإقتصاد السياسي ابستمولوجيا على أنه (علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية او العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية

[1] دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993، ص12 وما يلها.

والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات التي تشع حاجة الانسان في المجتمع واللازمة لمعيشته)

وقد عرفه ادم سميث في كتابه ثروة الامم سنة 1776 انه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الامة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها[1].

اما ويليام ستانلي جيفونس[2] فيعرفه بأنه علم يبحث في ثروة الشعوب والاسباب التي تجعل أمة فوق أمة أخرى في الرفاهية والسعادة والغرض منه الارشاد الى ما ينبغي القيام به لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر المستطاع او ايقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله.

الجدير بالملاحظة هنا أن التعاريف لمصطلح الإقتصاد السياسي تعددت إلا ان التعريف الاعم والاشمل لخصائص الإقتصاد الحديث هو تعريف Lionel ROBBINS في مقالة نشرها عام 1932 تحت عنوان (طبيعة ومعنى علم الإقتصاد) فاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدمات البديلة).

وبالتالي فإن إضافة كلمة **"سياسي"** إلى كلمة **"اقتصاد"** يدل على إخراج الإقتصاد من النطاق الجماعي المتعلق بالدولة، فكلمة "**السياسي**" مرادف لكلمة "**الدولة Etatique**"، فهو علم إدارة الشؤون المالية للدولة قصد زيادة ثروتها[3]، فكان هَمُّ رجال الدولة هو زيادة قوة الخزينة العامة للدولة التي كانت تختلط في معظم الأحيان بخزينة الأمير[4].

انتقل مصطلح الإقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد اقتصاديين مثل: **"وليام بيتي"**، **"وجون ستيوارت ميل"**، ولكن مع تطور النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الإقتصاديون كلمة "**السياسي**" للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة. وأول من ندى بذلك هو

[1] ادم سميث، بحث في اسباب وطبيعة ثروة الامم، تر حسين زينة، مكتبة بغداد، بيروت، 2008

[2] ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، تر على أبو الفتوح وأخرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص11.

[3] - قصد "أنطوان دي مونكرتيان" بكلمة "السياسي" قوانين اقتصاد الدولة وإسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة. أنظر: أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية، حلب، 1965، ص 7.

[4] - كان الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة يحمل معنى السياسة الاقتصادية التي كانت توضع لتحقيق هدف وغاية واحدة، وهي زيادة دخل الأمير أو الدولة من الذهب والفضة والمعادن الثمينة. يراجع: البطراوي تامر، المرجع السابق، ص7.

الفرنسي **Alfred MARSHALL** سنة 1890، وبهذا انتشر علم الإقتصاد بدل علم الإقتصاد السياسي في الدول الأنجلوسكسونية[1].

إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الإقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير "**الإقتصاد السياسي**" مقبولا في الفكر والتطبيق، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الإقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى استعمال مصطلح "**الإقتصاد السياسي**"، مثل **Oskar Lange** في كتابه "**الإقتصاد السياسي**" سنة 1962[2]، وكذلك الإقتصادي المصري **"محمد دويدار"** في كتابه "**مبادئ الإقتصادي السياسي**" سنة 1993، والإقتصادي الجزائري **"عبد اللطيف بن أشنهو"** في كتابه "**مدخل إلى الإقتصاد السياسي**" سنة 1984[3].

ولكن مهما تعددت هذه التسميات، فإن المتفق عليه بين فقهاء الإقتصاد هو أن موضوع علم الإقتصاد يتعلق بممارسة كل نشاط اقتصادي في المجتمع سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا. وبالتالي التأكيد على أن موضوع علم الإقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس الدولة[4].

المطلب الثاني: أهمية دراسة علم الإقتصاد السياسي

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الإقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها علم الإقتصاد[5]. وهي كما يلي:

- علم الإقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.
- يتميز علم الإقتصاد بأن قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردها لقوى غيبية منفصلة

[1]- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 51.

[2]- أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، 1966، ص 26.

[3]- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993. وينظر أيضا: بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

[4]- البطراوي تامر، أبحاث في الإقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، ط1، دار بيبول، 2017، ص 8.

[5]- أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006، ص 31. نقلا عن بقة حسان ، محاضرات الاقتصاد السياسي، جامعة بجاية، 2021-2022، ص 10.

عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، بينما رأى ماركس أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.

- وعموما دراسة القوانين التي تضبط العلاقات بين الناس أثناء إنتاج الثروة المادية وشروط تطورها وتبادلها على مر التاريخ وفق دراسة متكاملة لعمليات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك في المجتمع(الهيكل الإقتصادي) ويفرض الهيكل الإقتصادي على الدارس الإقتصادي مشكلات او اسئلة معينة يكون محورها الوقائع الإقتصادية ومجالها الاجتماعي وانعكاساتها في الوعي والفكر لديه[1].

المبحث الثاني: مضمون علم الإقتصاد السياسي

تعتبر الحياة الإقتصادية أيا كانت ما هي إلا العلاقة بين الانسان والأشياء المحيطة به، فالإنسان دائما في بحث عن وسائل لإشباع حاجياته مادية ومعنوية ضرورية لحياته أو كمالية، والإنسان خلال بحثه اليومي يعاني مشاكل تتعلق بالوسائل أو بعلاقاته مع الغير، ومن هنا نشأ التفكير الإقتصادي اللازم لتحديد نوع وكيفية العلاقات الإقتصادية في المجتمع، فهذا هو التفكير الإقتصادي الخاص بكيفية تكوين الثروة وتوزيعها فهو من أنواع الفكر الإنساني.

نخصص بالتحليل المشكلة الإقتصادية (المطلب الأول) ومن ثم النشاط الإقتصادي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المشكلة الإقتصادية

لابد من التعرف على مضمون المشكلة الإقتصادية وخصائصها ومن ثم عناصرها واسبابها ومن ثم حلولها.

الفرع الأول: مضمون بالمشكلة الإقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الإقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية

[1] عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص ص13 و14.

المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الانسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل وإلى الآن[1].

ورغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية إلا أنها عانت منها ولاتزال، وقد حاول كل نظام أن يتكيف مع هذه الأزمة بفلسفته ومبا دئه لايجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها، إن الخلاف بين قلة الموارد من جهة وحاجات الانسان المتنوعة من جهة أخرى يعرف بالمشكلة الإقتصادية فهي تكمن في سعي الفرد الى إشباع وسد حاجاته وتحقيق أهدافه عن طريق الموارد المحدودة التي في الزمان والمكان.

إن المشكلة الإقتصادية **تتلخص** في أن أيّ مجتمع اقتصادي يستهدف بالضرورة لإشباع الرغبات الإنسانية، إلا أنه لا يمكن إشباع هذه الرغبات إلا **بالاستهلاك** واستعمال مختلف السلع والخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا سبق هذا الاستهلاك **إنتاج** السلعة والخدمات والإنتاج بدوره لا يكون إلا بوجود وسائل معينة للإشباع (موارد المجتمع).

و المشكلة الإقتصادية التي يحاول علم الإقتصاد حلها حيث تتميز المشكلة الإقتصادية بصفة العمومية ، وللمشكلة الإقتصادية ركنان أساسيان هما "الندرة"و "الاختيار" فالندرة هي التي تعلل وجود المشكلة أصلا والاختيار هو الذي يصيغ هذه المشكلة بالصيغة الإقتصادية.

يواجه الإنسان المشكلة الإقتصادية ((مشكلة الندرة)) ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه ، حيث إن حاجاته المتعددة أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعا ضمن حدود مقدرته المالية والموارد المتاحة له . لذلك يواجه المجتمع بكافة أفراده مشكلة ندرة الموارد أو المشكلة الإقتصادية ، ويبحث عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته المختلفة ، وهذه المشكلة قائمة منذ أن وجد الإنسان وتعاني منها كل المجتمعات سواء كانت متقدمة صناعية أو نامية بغض النظر عن فلسفتها الاجتماعية أو طبيعة نظامها الإقتصادي.

الفرع الثاني: أسباب المشكلة الإقتصادية

ترجع أسباب المشكلة الإقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين هما-:

[1] السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص30.

أولا:- تعدد الحاجات الإنسانية

الحاجات والرغبات: فالحاجات أو المتطلبات للبقاء على قيد الحياة، أما الرغبات تساهم في تحسين مستوى معيشة الفرد.

الحاجات: شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين، ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الاستقرار الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة للسعي إلى تلبيتها وذلك بالحصول على شيء المطلوب. فبتحقيقه يحل محل الشعور الأول إحساس بالارتياح والاطمئنان، والحاجة في اللغة الإقتصادية أوسّع نطاق من المفهوم العام فهي لا تقتصر على الأشياء الضرورية أو الملحة كالمأكل والمشرب والملبس أو ما شابه ذلك، ولكنها تتعداها إلى كل ما يطيب الانسان أن يتمنى أو يطلب سواء أكان الشيء ماديا أو معنويا نافعا أو ضارا، نقول مثلا: أن الشخص يشعر بحاجة الى اقتناء سيارة أو القيام برحلة أو استماع الى موسيقى أو قطعة من الماس أو غيرها... من هنا قيل بأن **الحاجات هي محور النشاط الإقتصادي**.

*** وتتصف الحاجات الإقتصادية بصفات عديدة:**

- ← **قابليتها للتعدد:** متعددة ومتغيرة
- ← **قابليتها للإشباع:** الإشباع يكون بالنسبة لفترة زمنية معينة
- ← **قابليتها للاستبدال:** إمكانية استبدال وتعويض سلعة بسلعة

الرغبة: إن الرغبة ملازمة للحاجة إلا أنها تختلف عنها، فهي شعور شخصي بالميل إلى الحصول على شيء من الأشياء يختلف حده باختلاف مدى أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة، قد تنشأ هذه الرغبة عن وجود حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب وقد ينتج عن تلبية الرغبات مرة بعد مرة أو بصورة متكررة نوع من الإدمان وتصبح نوع من الحاجة الحقيقة بالمعنى الإقتصادي.

فالعلاقة إذن هي علاقة وثيقة بين الحاجة والرغبة وان كلا منهما يؤدي الى طلب الأموال الإقتصادية ويدفع بالتالي الانسان الى بذل بعض النشاط الإقتصادي.

تعتبر حاجات أفراد المجتمع كثيرة جدا ومتعددة ومتنوعة لدرجة لايمكن حصرها ، وكلما اشبع الفرد أو المجتمع بعض حاجاته يتم اكتشاف حاجات جديدة يتطلع إلى إشباعها ، مما يدل على

إن الحاجات غير محدودة ، وإنها ليست ثابتة ، بل هي متجددة وتختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف حسب اختلاف درجة التطور في المجتمع . ومن الأمثلة على ذلك اختلاف حاجات المجتمعات البدائية عن حاجات المجتمعات المتقدمة مثل الحاجة إلى وسائل الاتصالات الحديثة والمواصلات السريعة وأجهزة الترفيه والأجهزة الالكترونية المتطورة وخدمات الصحة والتعليم والثقافة..... الخ.

ومن المسلم به إن الفرد وكذلك المجتمع قادر على إعداد ((سلم للتفضيل)) يرتب حاجاته اللانهائية المتجددة بحسب درجة أهميتها وأولويتها حيث يعمد إلى إشباع الحاجات التي تعطي أقصى إشباع ثم الأقل فالأقل وهكذا . لذا فان تخصيص الموارد في إشباع حاجات معينة تعني التخلي أو التضحية من إشباع حاجات آخري.

ثانيا :- الندرة النسبية للموارد الإقتصادية

نعني بالموارد جميع الموارد المتاحة في المجتمع القادرة على إشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون الموارد حرة أو اقتصادية حسب درجة وفرتها بالنسبة للحاجات المطلوب إشباعها.

فالموارد الحرة free resources تتميز بوفرتها بحيث تكفي لإشباع كامل حاجات أفراد المجتمع لها ، مثل الحاجة إلى الهواء والماء وضوء الشمس ، دون أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم للحاجات الأخرى ، أما الموارد الإقتصادية فهي تلك الموارد المحدودة غير الكافية لإشباع جميع حاجات المجتمع وتتميز بصفة الندرة النسبية relative scarcity بالنسبة للطلب عليها وتتوفر فيها صفة المنفعة[1] ، أي أن الموارد الإقتصادية تتصف بالمنفعة[2]

[1] وهي تلك النادرة نسبيا وتشمل أشياء المادية (السلع) والمعنوية(الخدمات)، لأن الأشياء الموجودة في الطبيعة بغزارة ، التي لا تتطلب مجهود للحصول عليها كالهواء ونور الشمس فهي ليست خيرات (أموال إقتصادية)،

- وجود الخيرات الاقتصادية يتطلب 3 شروط أساسية:
  - لابد من أن **تستجيب** المادة المعنية لحاجة بشرية معينة أو لابد أن تؤدي الاستجابة لرغبة معينة.
  - لا يمكن اعتبار مادة معينة ضمن الخيرات الاقتصادية إلا إذا كان في **استطاعة** الانسان أن يستعملها أو يحولها حتى تصلح الاستجابة لرغبته.
  - لا تعتبر المواد خيرات اقتصادية إلا إذا كانت موجودة بقدر محدود بالنسبة لحاجة الانسان (**نادرة**) لأن هناك مواد موجودة في الطبيعة بكثرة وهي خيرات غير نادرة (الهواء وضوء الشمس) فهي خيرات غير اقتصادية أو خيرات حرة.

[2] إن الشيء النافع في الاصطلاح الاقتصادي هو كل ما يلي الحاجة أو الرغبة عند الفرد ويؤدي الى نتيجة وهي إشباعها. بغض النظر عما إذا كان هذا الشيء نافعا أو ضارا في حد ذاته، لأن تقدير منفعة الأشياء أمر شخصي يختلف باختلاف الأشخاص وميولهم وحاجاتهم.

الفرع الثالث: عناصر المشكلة الإقتصادية

يتفرع من مشكلة الندرة النسبية للموارد الإقتصادية وتعدد الحاجات الإنسانية باعتبارهما أسباب المشكلة الإقتصادية التي تواجه كل مجتمع عدة تساؤلات تتعلق بعملية التوفيق بين الموارد المتاحة ذات الاستعمالات البديلة وحاجات المجتمع لإنتاج السلع المختلفة طبقا لسلم التفضيل الجماعي . وجدير بالذكر بان المجتمع مهما كان نظامه الإقتصادي فهو غير قادر على إنتاج جميع السلع والخدمات التي يرغب فيها ويحتاج إليها .

يطرح التحديد السابق لطبيعة وماهية المشكلة الإقتصادية على مستوى المجتمع ككل عدد من التساؤلات الهامة، والتي تثار في طرق وأساليب تنظيم وإدارة عمليات إنتاج وتوزيع الموارد الإقتصادية (أو الثروة)، بغية مواجهة المشكلة الإقتصادية.

وأهم هذه التساؤلات تتمثل فيما يلي:

الأول: ماذا ننتج؟ وبأي كميات؟ أو ما هي أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها؟ طالما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة الموارد لتلبية الاحتياجات غير المحدودة لأفراده، فمن المحتم عليه أن يفاضل ويختار بين الحاجات المتعددة على ضوء أهميتها النسبية وحجم موارده المتاحة واستخداماتها المختلفة. وغني عن البيان أن هذا التفضيل والاختيار لبعض الحاجات الإنسانية على حاجات أخرى (والذي يعني بعبارة أخرى التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الأخر)، يمكن على أساسه تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها. ومتى تم تحديد هذا، فإنه بعد ذلك يتم توزيع وتخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات ..

الثاني: كيف ننتج؟ أو ما هي طريقة الإنتاج المناسبة للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟ وبديهي أن هذا التساؤل يفترض تعدد الطرق الفنية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها، وتختلف تلك الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج الضرورية لإنتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة. ومن ثم فإن الإجابة عليه تتطلب الاختيار لأنسب طرق أو فنون الإنتاج، طالما أن هناك أكثر من طريقة لعناصر الإنتاج المختلفة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها.

الثالث: لمن ننتج؟، أو كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج المختلفة، نظير خدماتها التي ساهمت بها في إنتاج تلك السلع والخدمات؟ يتطلب هذا السؤال التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج. فلا شك أن هذه المشكلة تعتبر من أعقد وأخطر المشكلات، وأكثرها إثارة للجدل والنقاش بين المفكرين الإقتصاديين لاتصالها الوثيق بمبدأ العدالة الاجتماعية[1].

الفرع الرابع: حلول المشكلة الإقتصادية

يختلف حل المشكلة الإقتصادية باختلاف النظم المتبعة، فالنظام الرأسمالي يعالجها عن طريق زيادة السلع والخدمات لأنها عبارة عن تضارب بين الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة فمن الطبيعي أن يرتكز علاج المشكلة الإقتصادية على كيفية زيادة السلع والخدمات، ولو فرضنا أن السلع والخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج أو التكنولوجيا.، و هذا يعني أنه بالتطور التكنولوجي الذي يسعى النظام الرأسمالي إلى تحقيقه يتم تحقيق التنمية الإقتصادية وحل المشكلة الإقتصادية.

في حين يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساس ي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية، فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق، فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الإقتصادية عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة أو لجنة و يقوم بدارستها و أبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ ،فجهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع كما أنه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج بتعبئة الموارد الإقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة وإتاحتها لمختلف استخداماتها البديلة .كما أن هذا النظام يهدف إلى تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية ، فالكفاية تعنى حسن استغلال الموارد الإقتصادية النادرة المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراد.[2]

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص ص 14-15.
[2] جراية الصادق، المرجع السابق، ص 15

المطلب الثاني: النشاط الإقتصادي

النشاط الإقتصادي هو العملية التي يسعى الإنسان من خلالها إلى تكييف الموارد الطبيعية النادرة مع احتياجاته المتعددة، وعليه أن يقوم بإنتاج هذه السلع ثم يقوم بعملية التبادل مع الآخرين لاستهلاكها، لأن الفرد لا يمكنه أن يقوم بمفرده بإنتاج كل السلع والخدمات التي يحتاجها. و يعرف النشاط الإقتصادي بكفاح الانسان المستمر ضد عوامل الندرة بغية تحقيق رغباته في الحياة.

الفرع الأول:عملية الإنتاج

فالإنتاج هو **خلق** المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل، أو **إضافة** منفعة إلى شيء يحتوى قدرا معينا منها. وهو نشاط إنساني يهدف لتكييف الموارد الطبيعية حسب الحاجة البشرية[1]. وهو عملية تنسيق لعوامل الإنتاج: الثلاثة: (الطبيعة والعمل والرأسمال)، وفي العصر الحديث: أضيف رابع عنصر وهو المنظم (المسير أو المسؤول على عملية الإنتاج)،

1- الطبيعية (الأرض): يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية ،كما أن هذه الموارد لا قيمة لها دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي لاستغلالها وتهيئتها لإشباع حاجاته، فالقطب الرئيسي في الظاهرة الإقتصادية بصفة عامة هو تلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة[2]. والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما هي صنفان:

- موارد طبيعية تتميز بسهولتها وقابليتها للتجدد، مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات...الخ.
- موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل، مثل المعادن باختلاف أنواعها[3].

2- العمل :يقصد به الجهد الإنساني اللازم للقيام بعملية الإنتاج، وذلك في شكل جهد عضلي أو ذهني يبذله الفرد من أجل الإنتاج، فلا يدخل فيه عمل الآلات. ويتميز العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه نشاط واع وإرادي من الإنسان بغرض المساهمة في الإنتاج[4].

---

[1] ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 18

[2]- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص 99-100.

[3]- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 342-343.

[4]- مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص 126.

أ- أنواع العمل: للعمل نوعين أساسيين هما:

- ✓ **عمل عضلي:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد بدني أكثر من الجهد الفكري.
- ✓ **عمل فكري:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد فكري أكثر من الجهد البدني.

هنا ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم للعمل لا يعني الفصل الكامل بين كل نوع من أنواع العمل، إذ غالبا ما يكون هناك تدخل بين الأنواع بعضها البعض. فمثلا لا يوجد نوع العمل الذي يعتمد على الجهد العضلي فقط دون استخدام الملكات الذهنية، وبالمثل لا يوجد عمل ذهني تماما لا يتطلب بعض الجهد العضلي[1].

ب- التخصص وتقسيم العمل: إنه مع تطور البشرية وتطور الحاجات الإنسانية كما ونوعا زادت درجة تقسيم العمل ليس فقط بين الأفراد بل حتى بين الجماعات والأقاليم. وأن الكفاءة الإقتصادية للعمل تزيد مع زيادة التخصص، والذي يأخذ صورتين. أولا التخصص في مهنة معينة، يقتصر فيها الفرد على إنتاج سلعة أو خدمة واحدة فقط، ويتحصل على باقي السلع والخدمات التي يحتاجها عن طريق التبادل. كذلك قد يتم التخصص داخل المشروع معين تُقسم فيه العملية الإنتاجية إلى العديد من العمليات الجزئية، يقتصر فيها كل عامل على عملية جزئية واحدة يتخصص فيها. وهذا ما يعرف بظاهرة تقسيم العمل. فكلما زاد تقسيم العمل كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية[2].

بالإضافة إلى أن لتقسيم العمل مظاهر متعددة تتمثل في تقسيمه إلى: التركيب الفيزيولوجي، حيث على أساسه تم تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، والمظهر المهني الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد إلى عمل زراعي، وعمل صانعي، ورعي، وتجارة، والمستوى

[1] البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص 139.

[2] حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ص 139-140.

العلمي الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد كل حسب اختصاصاته وقدراته، بحيث يقوم كل عامل بمهمة متميزة عن المهام التي يقوم بها باقي العمال داخل المشروع[1].

ج- مزايا وعيوب تقسيم العمل:

- **مزايا تقسيم العمل:** يحقق تقسيم العمل العديد من المزايا، تتمثل في:

- اكتساب العامل مهارات وقدرات أكبر نظرا لتركيز الجهد على جانب معين من العمل.
- زيادة كميات الإنتاج التي يمكن للمشروع الإنتاجي خلقها خلال مدة معينة
- توزيع العمل على الأفراد حسب قدراتهم بجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.
- يمكن تقسيم العمل من توفير وقت كبير جدا أثناء القيام بالإنتاج.

- **عيوب تقسيم العمل:** قد يؤدي تقسيم العمل إلى:

- إظهار وشعور الأفراد العاملين بالملل وضيق الفكر، ويصبح العامل مجرد حلقة في آلة، لا دخل له فيها.
- تقسيم العمل يؤدي إلى أن العامل يصبح معتمدا كليا على العملية الإنتاجية التي يؤديها، ولا يمكن أن يؤدي غيرها، مما يعرضه للبطالة إذا ما كسد سوق الصناعة التي يعمل فيها.
- يجعل تقسيم العمل العامل غير قادر على القيام بأعمال أخرى، حتى ولو كانت ذات صلة بأعماله.
- قتل روح الابتكار والتفكير بالنسبة للعامل من ناحية، وتوفير عدد من العمال بسبب انتشار استعمال الآلات من ناحية اخرى[2].

3- رأس المال : يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الإقتصاديات الحديثة. ورأس المال هو نتيجة الإقتصاد والتقتير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة[3].

[1]- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص ص 143-144.

[2]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص 144-146.

[3]- ويليام ستانلي جيفونس، المرجع السابق، ص 49. و حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ص 203-205.

4- التنظيم: يقصد بالتنظيم تنظيم عملية الإنتاج، وهو وظيفة يتولى مسؤولية تنظيم الإنتاج المنظم ، ويقوم المنظم بهذا العمل عادة توقعا لحجم الطلب وتحقيق قدرا من الربح. فالمنظم مفهوم أساسي في علم الإقتصاد، لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر. ويعتقد الكثير من علماء الإقتصاد السياسي أنه يشكل عاملا رابعا في الإنتاج يسمى المؤسسة أو المشروع، وهو عامل لا تقوم أي فاعلية للعوامل الأخرى من غير وجوده[1].

5- الثورة العلمية والتكنولوجية : يساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الإقتصادي الأمثل لها وبفضل ذلك استطاع الإنسان أن ينتقل من حرف عرفها في حياته البدائية إلى حرف أخرى متطورة[2]. وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي عمل الإنسان على:

- كشف معادن جديدة وزيادة الإنتاج من المعادن الحالية.
- التوسع في استخدام موارد القوى (المياه الجارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، ...).
- استصلاح مساحات واسعة من الصحاري وبناء السدود والخزانات وشق الأنفاق وحفر القنوات.
- اختراع الآلات التي تقوم مقام الكثير من الأيدي العاملة.
- ربط أجزاء العالم ببعضها البعض باستخدام وسائل المواصلات المختلفة.
- اختراع وسائل التبريد للاستفادة من موارد البلاد النائية، وذلك بنقلها إلى كافة أنحاء العالم (الفواكه الاستوائية مثلا)[3].

الفرع الثاني: عملية التبادل

يقصد به إعطاء شيء مقابل شيء آخر، وهو حلقة وصل تجمع بين الانتاج والاستهلاك ، ففي القديم كانت العائلات تقوم بإنتاج كل ما تحتاج ولكن مع تطور المجتمع كانت الحاجة لعملية

[1]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص ص 79-84.
[2]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 85-86.
[3]- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص ص 379-384.

التبادل[1]. إن عملية المبادلة هي بطبيعتها عملية اجتماعية، ويقصد بها أحيانا أكثر من معنى. فمثلا عندما نقول تبادل السلع فنحن نشير إلى عمليات نقل السلع من أماكن تواجدها إلى المستهلك النهائي لها، كما نقول في أحيان أخرى تبادل أو توزيع الموارد وهو تقسيم الموارد المتاحة على النشاطات المختلفة في الإقتصاد القومي[2].

ما نقصده في دراستنا لعملية المبادلة والتوزيع هو دراسة المشكلة المتعلقة بتبادل وتوزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلي.

1- تعريف التبادل: يقصد بالمبادلة تبادل المنتجات بالمقابل، فالإنسان يهدف في نشاطه الإقتصادي لإشباع حاجاته المتعددة معتمدا على ما يوفره بنفسه أو ما يقدمه له غيره من أفراد المجتمع من سلع وخدمات، وما يميز تطور المجتمعات هو تنوع هذه الحاجات واعتماد الناس على بعضهم البعض لتوفير حاجاتهم، من خلال نطاق التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد[3]. ولقد أدى اتساع تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج إلى زيادة التبادل، حيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته المختلفة عن طريق المبادلة بما يخصص لإنتاجه مع ما ينتجه غيره من الأفراد، ويستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود التي حلت محل المقايضة، فالنقود أداة للمبادلة ومقياس للقيمة وأداة للاستثمار[4].

1- **أنواع إنتاج المبادلة:** إن هدف النشاط الإقتصادي للإنسان لم يكن في مختلف مراحل تطور الإشباع المباشر فقط لحاجات الأفراد أو عائلته والمنتجين، لذلك نجد نوعين للإنتاج يجب أن نميز بينهما:

أ- الإنتاج الطبيعي: هو إنتاج قصد الإشباع المباشر لحاجات الأفراد المنتجين (أي من أجل إشباع حاجات الإنسان أو عائلته)، وقد مر الإنتاج الطبيعي بمراحل تاريخية تمثلت في المقايضة.

- **المقايضة:** هو نظام يتم عبره تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال[5]. والإنتاج كان بقصد إشباع حاجات

[1] ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 20.

[2] - إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، هامش رقم 1، ص261.

[3] - لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 92.

[4] - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 261.

[5] - المقايضة هي أول شكل من أشكال المبادلة، وهي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة.

المنتجين، لأنه عند وجود فائض اقتصادي أي قدرة المنتجين على إنتاج ما يزيد على ما هو لازم لإشباع حاجاتهم ظهر الإنتاج بقصد المبادلة ثم المبادلة بواسطة النقود في مرحلة أخرى، فعن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لإشباع رغباته. وكانت المقايضة أول نظام للمبادلة عرفه الإنسان دون وجود وسيط لعملية التبادل[1].

- **عيوب المقايضة**

تتمثل هذه العيوب فيما يلي[2]:

- صعوبة الاهتداء أو الرجوع إلى نسبة مبادلة السلع ببعضها البعض.
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين لأن قيام نظام المقايضة يفرض وجود شيء يرغب في السلعة لأنه إذا استحالة المبادلة يجب البحث عن شخص أخر.
- المقايضة لا تسهل في تحقيق الادخار لأن السلعة تتعرض للفساد والتلف.
- صعوبة التنقل من مكان لأخر.

ب- الإنتاج بقصد المبادلة: يقصد به أن تطور أسلوب الإنتاج أدى إلى وجود فائض اقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجه هذا الفائض في الإنتاج إلى المبادلة في السوق.

2- شروط المبادلة وأنواعها

1- شروط المبادلة

وهي كما يلي:

- ✓ أن يكون هناك تقسيما اجتماعيا للعمل
- ✓ أن الإنتاج يقوم بواسطة الأفراد على وجه الاستقلال
- ✓ أن الإنتاج يتم بقصد المبادلة

إن الناتج الذي يصبح سلعة يكون نافعا للآخرين، أي بمعنى أخر تمثل قيمة استعمال اجتماعية وتكون ناقصة للآخرين.

2- أنواع المبادلة: للإنتاج بقصد المبادلة صورتين هما:

1-2- إنتاج المبادلة البسيطة: وفيه يقوم المنتج الذي يملك وسائل إنتاج محدودة في بيع السلع التي ينتجها، ويستخدم المدخول المتحصل عليه في بيع تلك المنتوجات لشراء سلع

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 327.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص 328-330.

أخرى يقوم باستعمالها إما في إشباع حاجاته النهائية أي استهلاكها نهائيا أو في الإنتاج، وبالتالي فعملية المبادلة البسيط تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود مقابل السلع (سلعة ــ نقود ــ سلعة)[1].

2-2- إنتاج المبادلة الرأسمالية: في عملية المبادلة الرأسمالية يتم من خلال دورة رأسمال المنتج، والتي تتم على مراحل ثلاثة هي:

المرحلة الأولى: يقوم صاحب الرأسمال باستخدامه في شراء قوى الإنتاج (قوة العمل، وسائل الإنتاج).

المرحلة الثانية: تستخدم وسائل الإنتاج وقوة العمل في إنتاج سلعة معينة.

المرحلة الثالثة: يقوم المنتج ببيع السلع التي ينتجها في السوق ليحصل على مقابل نقدي يتضمن الربح والذي يكون أكثر من الرأسمال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الأولى، وبالتالي يتمثل الإنتاج في عملية المبادلة الرأسمالي بالتخلي عن النقود في مقابل السلعة والتخلى عن السلعة مقابل النقود (نقود ــ سلعة ــ نقود)[2].

رابعا: وسائل إنتاج المبادلة

يستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود محل المقايضة التي عرفها المجتمع البشري في بداية الأمر، حيث كانت مبادلة الأفراد للسلع والخدمات فيما بينهم، فالمقايضة تعني باحتياجات اقتصاد بدائي، ولكن مع تطور هذا الأخير اتضح عجز المقايضة عن الوفاء بحاجات الأفراد، وهو ما أوجب انتقال المجتمع إلى مرحلة اختيار السلعة المعينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة، والتي يعتبرها المجتمع من السلع للقيام بدور النقود[3].

الفرع الثالث: عملية التوزيع

هو قسمة الاموال على افراد المجتمع كمكافأة للمنتجين وتنشطر المنطلقات الفكرية للاقتصاديين حول مسألتين عند دراسة التوزيع اولهما هل من مصلحة المجتمع ان يسند للعامل أجر بحسب مجهوده؟ وثانهما بدلالة النفقات على تكاليفه العائلية وعليه يجرى التوزيع وفق قوانين اقتصادية تحددها الأنظمة الإقتصادية المختلفة ويتحدد توزيع المنتوجات قبل كل شيء بطابع الملكية

[1] بقة حسان، المرجع السابق، ص 32.

[2] - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 342.

[3] - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 342.

لوسائل الانتاج [1]. هو تلك العمليات التي تحدد ضمن مجتمع ما أشكال تملك واستعمال ثروة الإنتاج، أي انتقال ملكية المنتج بين أفراد المجتمع.

-وكذلك قسمة الأموال على أفراد المجتمع (مكافأة المنتجين) ويجري التوزيع وفق قوانين اقتصادية:

* ففي النظام الإقطاعي: الإقطاعي يحصل على جزء كبير من المنتوجات الزراعية مقابل تملكه للأرض. والعبد يحصل على جزء أقل مما يضمن له الحياة والبقاء.

*النظام الرأسمالي: صاحب رأسمال يحصل على جزء أكبر والعامل يحصل على جزء بسيط من جهده.

*النظام الاشتراكي: التوزيع يتم وفق قانون كل حسب قدرته وحسب حاجته.

الفرع الرابع: مرحلة الاستهلاك

هو ذلك النشاط الذي يزاوله الانسان لاشباع حاجاته وذلك من خلال عمليات اتلاف المنتوجات بطريقتين الاولى استهلاك انتاجي ، والثانية استهلاك خاص الذي يتم بصورة مباشرةأي غير انتاجي .[2]

1: تعريف الاستهلاك : الاستهلاك هو عملية اقتصادية تمكن الأفراد من إشباع الحاجات الإقتصادية، والذي يأخذ صورة أنها سلعة أو خدمة، وتؤدي عملية الاستهلاك في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات المستهلكة، فمثلا الخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الإقتصادية[3]. وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الإقتصادي وفي تحريك العجلة الإقتصادية.

كما أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يستخدم ويفنى في إشباع الحاجات الحالة للمجتمع سواء كانت مادية أو معنوية. بالإضافة إلى سلع الاستهلاك الدائمة أو غير الدائمة،

[1] ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 19

[2] ساقور عد الله ، المرجع السابق، ص 21.

[3] - ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999، ص 16.

والمخصصة للإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة، حيث توجد كسلع المتعة اللوحات والتحف الفنية، وهي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان[1].

2: أنواع الاستهلاك: يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع، ومنها ما يلي[2]:

- **الاستهلاك النهائي:** هو الذي يتم بفعل الأفراد ويوجه مباشرة لإشباع الحاجات، مثل: الملابس.
- **الاستهلاك الوسيط:** هو ذلك الاستهلاك الذي يتم بفعل المؤسسات التي تقتني السلع والخدمات لتدمج بعد ذلك في العملية الإنتاجية بغرض الحصول على سلع وخدمات نهائية.

3- الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي:

- **الاستهلاك الخاص:** هو الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد والعائلات.

- **الاستهلاك الحكومي:** هو ذلك الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها، وهو يشمل السلع والخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها، مثل: المدارس، المستشفيات.

4- الاستهلاك الجماعي: يتمثل في استهلاك المتعاملين والأفراد للخدمات غير السلعية أو غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

ثالثا: مضمون الاستهلاك : يتعلق الاستهلاك بما يلي:

- **السلع الدائمة:** هي تلك السلع التي تستهلك عدة مرات، مثل: الملابس.
- **السلع غير الدائمة:** وهي تلك السلع التي تستهلك مرة واحدة، مثل: الأكل أو الأطعمة.
- **السلع التجارية:** هي السلع التي تغطي خدمات الإنتاج، مثل تكاليف الإنتاج ومصاريف النقل.
- **السلع غير التجارية:** وهي تلك السلع التي لا تغطي خدمات الإنتاج، مثل الإدارة العمومية.
- **سلع المبادلة:** هي سلع تغطي خدمات الإنتاج، لأنه يتم الحصول عليها عن طريق السوق، وتغطي تكلفة جماعية غير الإنتاج والفائدة.
- **سلع غير المبادلة:** وهي تلك التي لا تغطي تكلفة الإنتاج، مثل: الدخول إلى حديقة عامة.

[1]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

[2]- لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 72-73

- **السلع المادية:** هي سلع ملموسة، مثل: الألبسة، الأطعمة.
- **السلع غير المادية:** هي خدمات معنوية غير ملموسة، مثل: الاتصالات.

وتوجد علاقة جدلية بين الانتاج والاستهلاك فالنتاج الذي لا يستهلك يصبح عديم الجدوى اي دون انتاج لا يوجد استهلاك والعكس صحيح ويتميز الاستهلاك وفقا لدرجة تطور المجتمع وتركيبته الطبقية[1].

المبحث الثالث: علمية الإقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى

للاقرار بوجود علم من العلوم لابد من وضع مجموعة من القوانين الثابتة والمستمرة بين مجموعة من المتغيرات ببعضها البعض في ظل شروط معينة. ولا يمكن الحديث عن وجود علم قائم بذاته من العلوم الا اذا توافر فيه عنصران هما الموضوع والمنهج الذي يستخدمه.

وإذا ما ثبت أنه علم مستقل بذاته إلا أنه ترتبه علاقات بعلوم أخرى سواء اجتماعية أو تطبيقية..

المطلب الأول: علمية الإقتصاد السياسي

ترجع المعرفة الإقتصادية عموما الى العلوم للأسباب التالية:

1- وجود قوانين ثابتة نسبيا.

2- وجود قوانين إقتصادية عامة فرضتها التجارب الإقتصادية مثلا: كلما زاد عرض قل الطلب

3- الإعتماد في التحليل على الوسائل العلمية كالرياضيات والإحصاء والمحاسبة.

رغم أن الأسباب السابقة صحيحة إلا أنه لابد من إثبات وجود: موضوع + منهج للاقتصاد السياسي حتى نقول عنه أنه علم مستقل بذاته.

[1] ساقور عد الله، المرجع السابق، ص 22.

الفرع الأول: موضوع الإقتصاد السياسي

موضوع الإقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الإقتصادي للانسان في المجتمع اي النشاط الخاص بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة بين الانسان والطبيعة(بذل الجهد) وبين الانسان والانسان(الانتاج والتوزيع).

– **عملية الانتاج علاقة بين الانسان والطبيعة:** ان الانسان له حاجات لا يمكن تلبيتها واشباعها من ذاته الا من خلال التوجه للطبيعة وبذل الجهد اللازم للسيطرة على قواها وجعلها اكثر ملاءمة لحياته كما ان عملية الانتاج التي يقوم بها الانسان هي عملية واعية يستخدم فيها عقله وتفكيره وملائمة لغاياته واهدافه ومستمرة عبر الزمن التي هي ما يحدث التغيير في الانسان او الطبيعة .

– **عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان**[1]: لا يكتمل عمل الانسان مع ترويض الطبيعة لحسابه بل طبعه اجتماعي يفرض عليه العمل مع الاخرين لتكملة بعضهم البعض ، ولهذا كان لابد من تقسييم العمل فضلا عن التقسيم التقليدي داخل وخارج الأسرة ليصبح للقبيلة والجماعات والدولة.

وعليه فان علاقة الانتاج لا تتحدد فقط بعلاقة الانسان مع الطبيعة بل حتى بعلاقته مع الانسان وهي علاقات اجتماعية واقتصادية ومن ثم يمكن القول أن العملية الإقتصادية هي عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي الذي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة حول العمل الاجتماعي وحول المجهود الواعي الذي يقوم به الحماية بغرض الاستخلاص من الطبيعة ما يشبع حاجاتها مستعينة في ذلك بأدوات الانتاج (الالات) وخبراتها الفنية في تراكمها المستمر.[2]

وهنا يجب التمييز بين نوعين من الانتاج المباشر والانتاج السلعي، فالاول الغرض منه الاشباع المباشر لحاجات الانسان داخل الوحدة الانتاجية (عائلة ، قبيلة ...)، وهو انتاج موجه للاستهلاك المنتجين انفسهم. اما النوع الثاني فهو متعلق بقدرة المتجين على انتاج ما يفوق

[1] محمد دويدار ، المرجع السابق، ص ص 20 و25.

[2] الصادق جراية، المرجع السابق، ص ص 23 و24.

احياجاتهم اي فائض الانتاج وهو الامر مرتبط بمستوى تطور قوى الانتاج وسواء كان الانتاج مباشرا او سلعيا فهو موضوع لعلم الإقتصاد السياسي[1].

ولكن لا يكفي الموضوع فقط لاثبات علمية القانون الإقتصاد بل لابد من توفر عنصر المنهج.

الفرع الثاني: منهج الإقتصاد السياسي

أصبحت فكرة المنهج بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه اليوم ابتداء من القرن 17 م على يد فرانسيس بيكون وكلود برنارد الذين اهتما بالمنهج التجريبي والاستدلالي (واصبح المنهج الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة)[2]باختصار يتكون المنهج من ثلاث فئات متعاقبة من اجراءات البحث وهي التجريد والتجسيد المتتالي للنتيجة التي افاض اليها التجريد واختيار الصدق في مواجهة النتائج التي يسفر عنها التجسيد المتتالي للعملية الإقتصادية.

نخلص في الأخير للقول بأن الإقتصاد السياسي علم له ذاتيته وبان هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الإقتصاد السياسي بغيره من فروع المعرفة العلمية بيد أن الذاتية لا تعني استقلالية عن هذه الفروع الأخرى من العلوم المتعلقة بالظواهر الاجتماعيةالأخرى.

المطلب الثاني: علاقة الإقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى

وعليه سوف نتناول العلاقة بين علم الإقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية أو علوم تطبيقية .

الفرع الأول : علاقة الإقتصاد بالعلوم الاجتماعية

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الإقتصاد السياسي إلى أيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الإقتصاد. وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلا كبيرا بين علم الإقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم الاجتماع والقانون وعلم السياسة والتاريخ وعلم النفس.

[1] الصادق جراية، المرجع السابق، ص 24.

[2] عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، وطالة المطبوعات شارع فهد سالم، الكويت، 1977، ص5 .

أولا: علاقة الإقتصاد بعلم الاجتماع:

يبين الأستاذ **Joseph A. Schumpeter** العلاقة القائمة بين الإقتصاد وعلم الاجتماع، فقال أن "**التحليل الإقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه**"[1]. فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم[2].

يلتقي علم الإقتصاد وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع، فالثروة التي هي بؤرة علم الإقتصاد لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة ولا تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الإقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، والذي أصبح قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم، ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية تستند على أسس اقتصادية[3].

ثانيا: علاقة الإقتصاد بالقانون

القانون سواء كان عام او خاص يعتبر إطارا منظم للنشاط الإقتصادي، فعملية بيع وشراء سلعة معينة، لها مضمونها الإقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل عليها ونوع السلعة والثمن الخاص بها، كما أن لها في نفس الوقت إطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم، وأثر هذه العملية في حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات ... الخ[4].

فمثلا ما يجوز وما لا يجوز انعقاده بين الأفراد من تعامل يحدده القانون، ما يسود وما لا يسود من تشريع يحدده الواقع الاجتماعي ومن عناصره الأساسية الواقع الإقتصادي، والصلات المتقدمة بين الإقتصاد والقانون لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فلكل مجتمع تنظيمه

[1]- جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005، ص 67.

[2]- محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 44-45.

[3]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

[4]- ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

القانوني الذي يعكس إلى حد بعيد الضرورات الإقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف النظام الإقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا عد التنظيم القانوني عنصر مكون للنظام الإقتصادي[1].

ثالثا: علاقة علم الإقتصاد بالسياسة

مما لاشك فيه أن ارتباط علم الإقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، ذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الإقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالإقتصاد السياسي"[2]. كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الإقتصادية، كما وأن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثرا واضحا بالأوضاع الإقتصادية[3].

رابعا: علاقة علم الإقتصاد بعلم التاريخ

إن كلمة تاريخ تدل بصفة عامة على العلم الذي يسعى إلى انقاذ الحقائق الماضية من النسيان وكان علم الإقتصاد السياسي وما يزال علما تطوريا تاريخيا، يهتم بابحث في المراحل المتعاقبة التي نمت فيها مختلف التشكيلات الإقتصادية الاجتماعية منذ العصور البدائية ومراحل تطورها[4]. إن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الإقتصادية[5].

خامسا: علاقة علم الإقتصاد بعلم النفس

يهتم علم الإقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الإنفاق والاختيار وتلبية حاجاتهم، لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، إن أكبر دليل على ذلك هو تأثير الشائعات على الحياة الإقتصادية في بلد معين، وحتى

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 40.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، ص 21.

[3]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

[4]ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

[5]- لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6. و أيضا: ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 31.

رغبات والميولات والإشهارات والترويج يلعب دوره في اللعب على مشاعر المستهلكين وبالتالي انعكاساتها في تصرفاتهم واستهلاكهم.

سادسا: علاقة علم الإقتصاد بالديموغرافيا

الديموغرافيا لغه مشتقه من كلمتين يونايتين؛ الأولى DEMOS وتعني البلد أو الأرض الذي يقيم عليها السكان، الثانية GRAPHIA وتعني العلم الوصفي، وعليه، فالديموغرافيا إذن، تهتم بدراسة قضايا السكان: مستويات الخصوبة وحركة السكان ، الهجرة وتوزيع السكان[1] حالتهم وحركاتهم عبر الزمن، ومن هنا يمكن توضيح علاقه الديموغرافيا بالإقتصاد السياسي من خلال أن العوامل الديموغرافية تؤثر سلبا أو إيجابا على النشاط الإقتصادي؛ فهي التي تحدد له شروطه (القوة العاملة، طبيعة الحاجات..). كما أن العوامل الإقتصادية تؤثر تأثيرا عميقا في كيفية توزيع السكان وأشكال التجمع إلى جانب أثر تلك العوامل على معدل الوفيات ومتوسط الأعمار.

سابعا: علاقته بالجغرافيا

الجغرافيا لغة من اللفظتين اليونايتين GEO وتعني الأرض، و GRAPHIA وتعني العلم الوصفي، وعموما؛ الجغرافيا تعنى بدراسة العالم كوسط للجنس البشري، وتتضح العلاقة في؛ أن الجغرافيا والإقتصاد السياسي يلتقيان في خاصية تسمى توطن "النشاط الإقتصادي"؛ فكلاهما يدرس هذا التوطن دراسة اقتصادية أو جغرافية، علاوة على أن علم الجغرافيا يزود الباحث الإقتصادي بمصادر المواد الأولية والطاقة المحركة والتجمعات السكانية (القوة العاملة) وهو ما يسمى بـ"الجغرافيا الإقتصادية".

الفرع الثاني: علاقة علم الإقتصاد السياسي بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الإقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الإقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية كالمنطق والإحصاء والرياضيات

أولا: علم الإقتصاد والمنطق: يستفيد علم الإقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الإقتصادية، فيستفيد الإقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات استنباط واستقراء،

[1] ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 36.

لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما. ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الإقتصاد بعلم المنطق ارتباطا وثيقا، وهناك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج[1].

ثانيا: علم الإقتصاد والإحصاء:

يرتبط علم الإقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الإقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجداول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي. وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الإقتصاد أقل دقة وتحديداً من مجموعة العلوم الطبيعية[2].

نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الإقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد. وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الإقتصاد أكثر دقة. فهنا يظهر الربط حيث أنّ دراسة الظواهر والمشاكل الإقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. ولكن الإقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إمّا من عدم وجود البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك عل دقة الوصف العلمي للظواهر الإقتصادية[3].

ثالثا: علم الإقتصاد والرياضيات

يستخدم علم الإقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيره من الظواهر الإقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم[4].

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

[2]- لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6.

[3]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 61.

[4]- عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 2.

وعليه، يعتمد الباحث الإقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فتحليل بعض الظواهر الإقتصادية المعقدة يجعل الامر سهلاً كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي[1].

رابعا: علاقة الإقتصاد السياسي بعلم المحاسبة

يقدم علم المحاسبة معلومات قيمة للباحث الإقتصادي عن الميزانية والأسعار والتكاليف والأرباح والمخزونات الخاصة بالمشروع، ليتمكن من تغيير تلك المعلومات إلى الوجهة الإقتصادية، وترجمة ما تحمله من معان وتأثيرات إقتصادية سلبية أو ايجابية على المشروع.

بناء على ما سبق، الإقتصاد السياسي هو علم قائم بذاته انبثقت منه فروع علمية جديدة كالإقتصاد الكلي أو الإقتصاد الجزئي والإقتصاد التطبيقي والإقتصاد المالي، والتخطيط الإقتصادي...إلخ.

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

المحور الثاني: تطور الفكر الإقتصادي

يعتبر الإقتصاد السياسي مجموعة من النظريات الإقتصادية بدأت في الظهور مع بداية الرأسمالية إلا أنه ارتبطت بأفكار وجدت قبلها فلابد من التطرق لها أولا ، ومن ثم لتطور الفكر الإقتصادي بعدها.

وجرت العادة أن يفرق الإقتصاديون والمؤلفون في الإقتصاد السياسي **بين تاريخ الفكر الإقتصادي والإقتصاد السياسي**، فالفكر الإقتصادي هو **التراث** الذي جاءت به قرائح المفكرين والمتكون من وسائل التحليل تنصب على الواقع الإقتصادي والتي تؤدي إلى استخلاص عدة قوانين يتم استعمالها لفهم الحقائق وتفسيرها[1]، أما الإقتصاد السياسي فهو تلك **المذاهب والمدارس** الإقتصادية التي تضم مجموعة من الإقتصادين الذين استعملوا أدوات متقاربة أو ركزوا دراساتهم مع الواقع الإقتصادي ومن مرحلة تاريخية معينة ليدافعوا عن وجهات نظر معينة وليجدوا حلولا لمشاكل إقتصادية واقعية ظهرت في تلك المرحلة.

المبحث الأول: تطور الفكر الإقتصادي في الحضارات القديمة

ولذلك يمكن تقسيم هذه الفترة إلى 3 مراحل هي حضارات شرقية وغربية وعربية[2].

المطلب الأول: الفكر الإقتصادي في الحضارات الشرقية

أ- **الحضارة الفرعونية**: تم الإعتماد على الزراعة وتربية المواشي والصيد بالإضافة إلى صناعة الأثاث والأسلحة والسفن والمصنوعات المعدنية.

ب- **الحضارة البابلية**: اعتمدوا على الزراعة (حرث الأرض وزراعتها وحماية المزارع من الفيضانات وتخزين المياه وقت الحاجة)، ولهم الصناعة (نسيج القطن والصوف) والتجارة (المقايضة).

المطلب الثاني: الفكر الإقتصادي في الحضارة الغربية

أ- **عند اليونان**: ارتبط اليونان بمفهوم المدينة (أثينا، اسبرطة...)

- حاول قادة المدينة أن يضمنوا لدولتهم الاكتفاء الذاتي من الناحية الإقتصادية ويبتعدون عن كل ما يحد من استقلاليتهم لذلك عانوا الإنكماش (عزلة).

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص 13

[2] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص17.

- لذلك كانت أثينا في بحث عن مستعمرات بها أراضي الزراعية وغنائم مالية وتقوية التجارة الخارجية.

- وما يميز أثينا وجود عمالقة الفلسفة: سقراط وأفلاطون وأرسطو

ب- عند الرومان:

- مجدت روما الزراعة لأنها تعتبرها القطاع الحيوي للحياة الإقتصادية.

- ومن هنا بدأ تكوين **الإقطاعية** وظهور العلاقات الإجتماعية للإنتاج التي كان محورها الأرض.

- وبذلك ظهر القن أو العبد: يشغلون الأراضي مقابل دفع جزء من إنتاجهم لملاكها أو الشرفاء: يسمى هذا **بالريع العيني**، إلا أنه في مرحلة أخرى أصبح الريع **يدفع** نقدا نظرا لتطور النشاط التجاري والصناعات الحرفية بعدما كان سابقا عبارة عن المبادلة للصناعة المنزلية.

إذن، الأساس الإقتصادي في المجتمع الأوروبي هي طريقة الإنتاج **الإقطاعية** التي بلورها **الفكر الكنسي**، وعرفت الكنيسة كأكبر مالك للأرض كما كان كبار رجال الدين من العائلات الإقطاعية مما شجع على انتشار هذا النوع من التنظيم الإجتماعي (الإقطاع).

في إطار الفكر اللاهوتي الكنسي ظهر فكر اقتصادي مبني على فكرتين أساسيتين:

- ← **إدانة** الفائدة لأنها **ربا**
- ← وفكرة **الثمن العادل** (ثمن عادل=نفقة الإنتاج+ربح معقول)، وأي مخالفة لهذه المعادلة هو مخالفة قواعد الأخلاق المسيحية.

المطلب الثالث: الفكر الإقتصادي في الحضارة العربية الإسلامية[1]

عرف العرب التجارة فازدهرت بذلك المدن الإسلامية وتحولت الى مراكز زاخرة بالحركة والتبادل التجاري. واتسع هذا النشاط باتساع الدولة الإسلامية، فحمل المسلمين على ابتكار بعض النظم المالية والتجارية التي أخذها العالم عنهم فيما بعد، ويرجع الفضل لهم مثلا في: **إنشاء الاتحادات التجارية واستعمال الحوالات المالية والشيكات وخطابات الإعتماد والإيصالات ووثائق الشحن**.

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي، المرجع السابق، ص 24.

وخلاصة القول: الأفكار في العصور القديمة وحتى الوسطى لم تكن أفكار إقتصادية بحتة بل كانت أفكار فلسفية دينية وكان الهدف منها خدمة السياسة أكثر من الإقتصاد وفي العصر الإسلامي عولجت في إطار تاريخي بحت.[1]

نظرة كل من أفلاطون وأرسطو الإقتصادية:

أفلاطون[2]
* اقترح في كتابه **الجمهورية** (في وصف المدينة الفاضلة) مجتمعا يشمل 3 طبقات: الطبقة1 والطبقة2: وهما من الطبقات العليا تتكون من رجال الإدارة والحاكمين والمحاربين وهم مثقفون ، خطباء يرفضون الملكية الفردية وجمع الثروة. أما الطبقة 3 فتضم طبقة العاملين من المزارعين والحرفين والتجار. (**اعتبر أفلاطون النشاط الإقتصادي نشاط محتقر** من قبل الطبقة العليا سواء أكان الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو الصناعة الإستخراجية) اعتمد على المبادلة ثم على النقود. * يعد أفلاطون فيلسوف تتسم أفكاره بالمثالية ولم يميز تفكيره الفلسفي بالفكر الإقتصادي.
أرسطو
* يرتكز التحليل الإقتصادي لأرسطو على الحاجات وإشباعها، ومن يحقق هذا الإشباع هي الأموال(المنتجات)، وطرق الحصول عليها من خلال الزراعة والصيد و... إلا أنه اعتبر التجارة دنيئة لأنها ليست نشاط طبيعي. * قام أرسطو بالتطرق إلى **قيمة السلع** وهي خاصية إجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة، وأثار أرسطو مشكلة المقايضة واستخدام النقود كوسيط للمبادلة، إلا أنه إشترط أن تكون لها قيمة الإستعمال لأنها سلعة. مثلا: 1 دينار ذهبي = 1 دينار ورقي (قيمة سلعية ، بدون قيمة سلعية) كما تعرض أرسطو لمشكلة **الفائدة** وهو مبلغ من النقود يضاف على قيمة المبلغ الأول إلا أنه **يدين الربا لأن النقود لا تلد.** * إلا أنه اختلف مع معلمه أفلاطون في وجود الملكية الفردية لأن: الفرد سيد المجتمع وهو في حاجة إلى ملكية فردية لأنها مرتبطة بمصلحة شخصية وبالمنفعة الفردية.

نظرة عبد الرحمان ابن خلدون للاقتصاد:

ابن خلدون:
استخدم المنهج العلمي الاستقرائي وتضمنت دراساته تطوير المجتمع، وتعتبر من أولى الأبحاث العلمية الإجتماعية في العالم لذلك سمى ابن خلدون هذا العلم **علم العمران** وسمي فيما بعد **علم الإجتماع**. * درس

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 66.

[2] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، ب س ن، ص9

الظواهر الإقتصادية في قسم هام في **مقدمته** المشهورة ، وقد أظهر بأن للاقتصاد قوانين خاصة تستخرج من النشاطات الإنسانية التي سميت فيما بعد بالأفكار الإقتصادية لابن خلدون.
يوضح ابن خلدون أن موضوع الإقتصاد يرتكز على **عاملين أساسين** ، الأول هو البحث في **الثروة** والعامل الثاني هو اعتبار **الطبيعة** المصدر الأصلي **للثروة** والحصول عليها يكون **بالعمل**. يستعمل ابن خلدون المعاش للدلالة على النشاط الإقتصادي(الصيد، وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة والتجارة والخدمات الأخرى).
* القيمة والثمن عند ابن خلدون: يؤكد أن كل **كسب** في النهاية هو نتاج **العمل**، فلابد من العمل لأنه في كل الحالات مصدر القيمة، كما يربط ابن خلدون **القيمة بالمنفعة** ويوضح أنه لكي يكون **للسلعة قيمة** يتعين أن تكون **مطلوبة من طرف الآخرين**.* أما نظرته للنقود فإنه يمنحها وظيفتين الأولى كأداة **للمبادلة** والثانية كأداة **للادخار**.
* إن التصنيف الحقيقي **للأعمال** عند ابن خلدون يكون بمقياس **الإنتاج** المشاهد الملموس، وهنا يرى أنه يوجد نوعين من الأعمال وهي المعاش **الطبيعي** (الزراعة، والصناعة، التجارة) والمعاش **غير الطبيعي** (الإمارة).
* يعترف ابن خلدون بضرورة وجود **جباية** تسنها الدولة على التجار إلا أنه يتفطن لأمر ضروري وهو **خفض** هذه **الضرائب** وعدم رفعها لأنه يعود بالسلب عليها.

المبحث الثاني: تاريخ الإقتصاد السياسي

يعد الإقتصاد السياسي مجموع النظريات والمدارس الفكرية الإقتصادية، لذا سندرس النظرية أو المدرسة في إطارها الزماني أو المكاني؛ بمعنى معرفة الظروف والعوامل التي ساعدت على ظهور المدرسة ثم التطرق إلى أهم رواد المدرسة، ثم التطرق الى أهم النظريات والأفكار التي جادت بها قرائحهم وفي الأخير تقييمها.

يعتبر القرن الخامس عشر منعرجا حاسما في تاريخ الفكر الإنساني إذ أنه شهد ميلاد العديد من المفكرين في مجالات شتى، يرجع لهم الفضل في التطور والرقي الذي بلغه الإنسان، وكان هذا التاريخ كذلك محطة عرفت فيها الدولة تغيرات وتطورات عديدة بعد تراجع نفوذ الكنيسة وتناقص سلطة الإقطاعيين، مما مهد إلى تبلور النموذج الحديث للدولة، ومعه بدأ الاهتمام بالسياسات الإقتصادية، فظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الإقتصادية[1].

وقد ارتبط الفكر الإقتصادي بهذين العاملين لينتج لنا نمط معين من التوجه الإقتصادي وهو المذهب **التجاري** (المطلب الأول)، ثم تفاعلت مجموعة أخرى من الظروف أفرزت عن مذاهب

[1]- البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 35.

أخرى هي المذهب **الفزيوقراطي** (المطلب الثاني)، والمذهب **الكلاسيكي** (المطلب الثالث)، والمذهب **الاشتراكي** (المطلب الرابع) ثم الحدي (المطلب الخامس) فالمدرسة الكنزية(المطلب السادس).

المطلب الأول: المدرسة التجارية

لقد تغير النشاط الإقتصادي القائم أنذاك على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "التاجر" يقوم بتوزيع الإنتاج. وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر[1].

إذ بدأ في ظل هذه الفترة ظهور بعض المعطيات الجديدة في المجتمع الأوربي ولعل أهمها:

- **الإكتشافات الجغرافية الكبرى** :* إكتشاف أمريكا و* منعطف رأس الرجاء الصالح * واستلاء الدول الأوربية على مجموعة من البلدان الأسيوية والإفريقية والأمريكية.

- **ظهور الثورة النقدية** بسبب تدفق إنتاج الذهب والذي رافقه ارتفاع كبير في الأسعار، وإغناء الطبقة البرجوازية وتمويل المشاريع التجارية والصناعية.

- كما أن **ميلاد الأمة** بمفهومها العصري كان حدثا كبيرا من الناحية الإقتصادية(لأنه أخرج الأقاليم من عزلتها وبدأت رحلة البحث عن الأسواق الجديدة).

وهنا ملاحظة مهمة: كان السيد الإقطاعي أو المؤسسات الدينية (صاحبة الثروة الكبيرة) لكن لا تستعمل إلا في بناء القصور والكنائس ، لأن الإنسان يجب البحث عن سعادة أخروية لا موضع لها في العالم الدنيوي، ونتج عن ذلك: تأسيس ميلاد **الرأسمالية التجارية** من قبل رجال الإدارة ورجال الأعمال عرفوا **باسم التجاريين.**

ويطلق مصطلح **التجاريون** على **جميع الكتاب** الذين ساهموا في وضع السياسة الإقتصادية التي سادت عصر **الرأسمالية التجارية** في بلدان أوربا، وأصبحت **المعادن النفيسة هي الثروة** بالنسبة **للمذهب التجاري**. وجعل هدف السياسة القومية هو جذب أكبر قدر من المعادن النفيسة.[2]

[1]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 105-106. والنجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص ص24-25.

[2]رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 84.

الفرع الأول: من أسباب وعوامل ظهور الرأسمالية التجارية

1- **الإكتشافات الجغرافية الكبرى :** في أمريكا ورأس الرجاء الصالح وأفريقيا

2- **استيلاء** الدول الأوربية على **بلدان** أسيوية وأفريقية وأسيوية

3- ظهور **الثورة النقدية** بسبب إنتاج الذهب المكتشف في أمريكا والمكسيك فزادت الطبقة البرجوازية ثراء.

4- **ميلاد الأمم والدول العصرية** بمفهوم الدولة الحديثة.

5- **تراكم الأموال** في يد **التجار الكبار** مما سمح لهم في استعمالها في استثمارات تجارية وإنشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس أولى الشركات.

6- **ظهور ثورة فكرية دينية وتغير الذهنيات:** يعود الفضل للمذهب **البروتستاني** في تغير الذهنيات بأوربا وميلاد فكر إقتصادي معاصر[1].

7- **ازدياد أهمية التجارة الخارجية** نظرا لتحرر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي وتوجههم إلى خارج النشاط الفلاحي للعمل في التجارة الخارجية والتي أدت إلى شرائهم وزيادة أهميتهم.

8- **نمو عدد السكان في المدن** وزيادة الإنتاج الذي ساعد على انتشار النشاط التجاري عبر المسافات الطويلة.

الفرع الثاني: خصائص المذهب التجاري

– مذهب نقدي يقوم على أساس المعادن النفيسة: فهي عماد الثروة والنقود فهي مستودع القيمة .

– أنه مذهب تدخلي ينادي بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية المتبعة.

– أنه مذهب وطني أو قومي لاهتمامه بمصلحة الدولة القومية وليس بمصالح الأفراد.

[1] كان الفكر الإقتصادي السائد في أوربا انهزامي واستسلامي يعتبر السعادة في التقشف والعفاف المادي وعدم السعي الى أرباح والاكتفاء الذاتي لأن السعادة الحقيقية بعد الموت فلا مكان لها في العالم الدنيوي، وجاء التيار البروتستاني ليجعل من الأرباح علامة الرضا والعطف الإلهيين والعمل عنصر مقدس من الناحية الدينية.

الفرع الثالث: مبادئ الفكر التجاري

نشأت عدة أفكار للمفكرين التجاريين مستندة في ذلك على مجموعة من المبادئ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: تدخل الدولة في الحقل الإقتصادي

إن حجر الأساس في التفكير التجاري هو تحقيق فائض دائم في ميزان المدفوعات، وذلك لضمان تدفق المعدن النفيس[1]. ولكن ما هي السياسات التي اتبعوها لتحقيق ذلك؟ بالنسبة للسياسات الخارجية من رقابة على الصرف، وتحديد الاستيراد فقد تناولناها من قبل، أما التدخل في الشئون الداخلية فقد أخذ شكلا متعنتا في فرنسا، ولم يكن هذا النوع من التدخل المتعنت موجود في انجلترا لوجود البرلمان، ولكن هذا لم يمنع من وجود الاحتكار وحصول التجار وكبار رجال الأعمال على أرباح احتكارية، حيث أنها تعتبر ربع نتيجة لوضعهم المتميز، أما "**هيل**" فقد عارض ذلك بشدة ورأى أن التدخل في عمل السوق غالبا ما يفشل أمام السلوك التلقائي لتغير الأسعار والأرباح وأن كل شخص سيتبع الطريق الذي يراه أكثر ربحية، وقد رأى "**آدم سميث**" بأن المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي هو المصلحة الشخصية، هذا الاتجاه الذي يدعو إلى الحرية في اتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار إنما يخدم طبقة أصحاب الثروات[2].

ثانيا: الذهب والفضة منبع الثروة

اعتبر التجاريين الذهب والفضة أساس الثروة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يملكه من ذهب أو فضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، وما يصدق على الفرد يصدق عل الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة[3].

كما أن الدولة يجب عليها لنفس هذا الغرض أن تنقص بأكبر قدر من استهلاكها وأن تقوم باستغلال مناجم للذهب والفضة - إذ كانت تحوزها- إلى أقصى درجة، والسبيل الأخر إلى ذلك هو أن

[1]- البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 37. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 30.

[2]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 29-30.

[3]- البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38.

تسعى الدولة إلى ضم المستعمرات التي تحتوي على مناجم للذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من معادن نفسية[1].

الفرع الرابع: أهم المدارس التجارية

قام المذهب التجاري في أنحاء أوروبا عامة، غير أن أشهر الدول التي تبنته هي اسبانيا، فرنسا وانجلترا، وفي كل من هذه الدول قامت مدرسة تختلف من حيث توجهها بعض الشيء، -

السياسات الإقتصادية للتجاريين المطبقة للتجارية المطبقة في بعض البلدان:

اسبانيا: السياسة المعدنية وهو الحصول على ذهب القارة الأمريكية.(أمم روادها أرتيز و وأوليفاريز وماريانا[2])، وفي **فرنسا: السياسة الصناعية:** تنسب الى الوزير الفرنسي **كوليبر** . وعمد إلى **زيادة الصادرات الصناعية** على الواردات وليس المنتجات الحاصلات.(أهم روادها لوي بودان وجون كوليبر[3])، وأخيرا في **انجلترا: السياسة التجارية:** اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة وقد أهملت الصناعات الوطنية (أهم روادها توماس مان[4])

فالمدرسة الإسبانية بزعامة **(Olivarez)** و**(Louis Ortiz)**، والتي تسمى المركانتيلية المعدنية (Le mercantilisme métalliste) تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، ووضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس[5].

أما المدرسة الفرنسية فقد اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق بتشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لذلك تسمى بالمركانتيلية الصناعية (Le mercantilisme industriel)، ومن أبرز مفكريها **كولبير (Colbert)** الذي كان يعتقد أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها،

---

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 30.

[2] سادت أفكارهم من 1560 إلى 1600م فكرتهم إدخال الذهب الى اسبانيا وعدم إخراجه، فثروة البلاد تقاس بما تملكه من الذهب.

[3] نادوا بضرورة تدخل الدولة في التصنيع لأن ارتفاع الأسعار ناتج عن زيادة دخول الذهب إلى أوربا، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية .

[4] من أهم أفكاره التجارة الخارجية هي الوسيلة الأولى لزيادة ثروة أي بلد .

[5]- وقد سَنّتْ الحكومة الإسبانية مجموعة من القوانين تحرم تصدير الذهب والفضة إلى الخارج، كما عملت على تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة إلى البلاد الأخرى.خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 31. البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38.

وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأن كمية المعادن الثمينة في أوروبا محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. وقد تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة، فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور، ومنح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى إعفاء المواد الأولية من الضرائب، وتأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج[1].

وبهذا التوجه اتخذت المدرسة الإنجليزية اتجاها تجاريا على غرار المدرسة الفرنسية، فهي ترى أن عائدات الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري[2].

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلّا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

الفرع الخامس: تقييم أفكار التجاريين

- السلبيات انتقادات الموجهة للمذهب التجاري

- ✓ تحليلها السطحي فلسفي لذلك لا تعتبر سياسة إقتصادية رشيدة.
- ✓ اختلاف السياسات التجارية من لبلد لآخر وبالتالي تطبيقاتها خاصة.
- ✓ الثروة الحقيقية لأي دولة في السلع والخدمات وليس في تملك المعادن النفيسة.
- ✓ إخراج المعادن النفيسة لموازنة أي مشكلة يؤثر على الطبقات الشعبية الفقيرة.
- ✓ اهتمام بالإنتاج الصناعي أثر سلبا على مداخيل المزارعين.

[1]-البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38-39.

[2]- البيلاوى حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38. و دويدار محمد، المرجع السابق، ص 128.

✓ إن السياسة التجارية الانجليزية أحدثت أضرار بالغة على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لسكان المستعمرات مما أدى إلى قيام الثروات في هذه الدول.

- **الإيجابيات التي تميز التيار التجاري**

✓ كان الفضل للتجاريين استعمال الإقتصاد السياسي محل علم الإقتصاد (تدخل الدولة في الإقتصاد)

✓ التخلي عن الإعتبارات الدينية السائدة في القرون الوسطى.

✓ المساعدة على قيام الدولة القومية بفضل التيار التجاري.

✓ زيادة الثروة أدى إلى فتح البنوك.

✓ تنمية الصناعة والتجارة على حساب الزراعة.

✓ عملت على تطوير ميزان المدفوعات الذي أصبح من الوسائل الهامة في وقتنا الحالي.

المطلب الثاني: الدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية

إن الفكرة القائمة على أن التجارة هي الأداة الفعالة لتكوين الثروة عند التجاريين، لم تعد كذلك بظهور التيار الطبيعي بصدور كتاب الجداول الإقتصادية للدكتور كيني سنة 1750، حيث أعطى هذا التيار الجديد من الفيزيوقراطيين وجهة نظر اقتصادية مختلفة عما جاء في الفكر التجاري، وفكرتها الأرض هي أساس تكوين الثروة.[1]

أدت السياسة الماركنتيلية إلى تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات فاقت معدلات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والاضمحلال الإقتصادي، وأدت هذه الظروف إلى حالة من الرفض تجاه سياسة التصنيع والتجارة والدعوة للعودة إلى الأرض والزراعة. كما أدت إلى ظهور تيار من المفكرين الإقتصاديين بفرنسا والذين وصفوا بالطبيعيين أو الفيزوقراط في القرن الثامن عشر، كان أبرزهم المفكر **(Quesnay François)** الذي طرح أفكاره في مؤلفه الشهير "**الجدول الإقتصادي**"[2]، وبشكل عام

[1] رفيقة حروش ، المرجع السابق، ص 96.

[2] - البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 45.

فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الإقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها[1].

الفرع الأول: ظروف نشأة التيار الطبيعي وأهم رواده

لقد ساعدت مجموعة من العوامل والظروف في ظهور تيار جديد للوجود هو التيار الطبيعي، من أهم هذه العوامل ظهور الطبيعيون الذين ينادون بترك الأمور تسير بطريقة طبيعية (مذهب فلسفي)، ويأخذ جذوره من القرن 5 ق.م من فكرة أن الطبيعة قانونها العدل والحق المتأصلين في البشر والكون، إلا أنه عاد هذا النوع من التفكير مرة أخرى في نهاية القرن 17م وبداية18م.

فالفيزيوقراطية كلمة إغريقية الأصل، مركبة من جزأين **phisis** ومعناها الطبيعة و **cratos** وتعني السلطة والحكم وبالتالي هي **حكم الطبيعة.**

فكرة المذهب الطبيعي هي أن الثروة لا تأتي إلا من صافي إنتاجها بالزراعة، فالزراعة هي المصدر الوحيد للثروة، ارتبط ظهورها بفرنسا في القرن 18م.

***أما الظروف الإقتصادية والسياسية والثقافية التي ساهمت في ظهور التيار الطبيعي.**

1) **الواقع الإقتصادي الفرنسي : كثرة حروب** فرنسا أثقل عاتق النظام، فنتج واقع وهو استنفاذ القوى الإقتصادية.
2) **عصر الأنوار** بازدهار العلوم و الآداب والفلسفة.
3) رد فعل طبيعي على التيار التجاري الذي يعتمد على الرقابة الحكومية الشديدة على النشاط الصناعي (الضرائب والرسوم)
4) **نمو الرأسمالية الصناعية** وتحول الإهتمام من التجارة إلى الإنتاج.
5) ظهور **أفكار دينية** تؤمن بأن الخالق قد أعطى لكل شيء خلقه القانوني الخاص الذي يسير به، وأنه لذلك يتحرك حركة ذاتية.

[1]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 139. أنظر أيضا: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 36.

6) تدهور أموال المزارعين بسبب انخفاض دخولها من جراء تطبيق سياسات التجاريين والتي كانت تدعو الى جعل أثمان **المنتجات الزراعية** منخفضة من أجل **دعم الصناعة**.

لذلك ساد شعور بضرورة إصلاح تلك الأوضاع لأن القيود التي فرضت على النشاط الإقتصادي كانت كثيرة وأصبحت عائقا أمام نمو الإنتاج الزراعي وتصديره.

- أشهر رواد التيار الطبيعي: **فرانسوا كيني وتورغو**[1].

الفرع الثاني: مبادئ المدرسة الطبيعية

أجمع الطبيعيون على 3 مبادئ هامة ساعدتهم على ترتيب أفكارهم وإخراجها في قالب مشوق وبأسلوب علمي واضح[2]:

يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيقوراطي، كما يلي:

أولا: النظام الطبيعي

اعتبر الفيزوقراطيين أن الإقتصاد ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية بعيدا عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الإقتصادية تحكمها قوانين طبيعية يتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الإقتصادي، وهم القائلون بمبدأ **"دع الأمور تجري في أعنتها"**[3] فالنظام الطبيعي وحي من القدر، وعلم الإقتصاد يهدف الى اكتشاف هذا النظام الذي يحتوي على فكرتين : احترام الملكية الفردية وحرية الإنسان في استعمال ملكيته واختيار المهن التي يريد امتهانها (دعه يعمل دعه يمر)

[1] **كيني** طبيب فرنسي من العائلة المالكة وعضو المجالس الفكرية اهتم كثيرا بالمشاكل الفلاحية- وقدم أفكاره في كتاب **الجداول الإقتصادية** سنة 1758 كان له ضجة كبيرة -- في ذلك العصر لأنه نادى بضرورة تداول الثروة في الهيئة الإجتماعية مشبها ذلك بالدورة الدموية في جسم الإنسان.

تورغو وزير مالية فرنسي نادى بحرية الأفراد والمزارعين ، نادى بفرض الضرائب على ملاك الأراضي وليس المزارعين.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 96-97

[3] - النظام الطبيعي مبني على الحرية يربط منفعة الشخص بمنفعة الجماعة؛ لأنه لا يحتاج في تطبيقه إلا لترك الأمور تجري في أعنتها بدون قيود، فيترك مجال العمل للأفراد واسعا حرا، وتتعلم الجماعات والقائمون بأمرها طرق السير بمقتضى تلك القوانين. أنظر: محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 15. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 117.

ثانيا: الحرية الفردية

الأفراد لهم حرية التصرف في سعيهم اليومي دون تدخل الدولة والقانون، فهذا المبدأ يقوم على قاعدة مشهورة **لأدم سميث** وهي **"دعه يعمل دعه يمر" «Laisser faire Laisser passer»**، فأساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية، والحرية الإقتصادية. وقد امتاز **"أدم سميث"** بآراء خاصة به عن الحرية الفردية، وهنا يقول: إنه لا بد لأي مشروع خاص يراد أن يعم نفعه المجموع من شرطين:

1- أن يكون وراءه باعث النفع الذاتي الفردي.

2- أن تحيط به المزاحمات المطلوبة والضروري وجودها.

فلو انعدم أحد هذين الشرطين من مشروع ما كانت العاقبة على الجمهور منه سيئة سوء عاقبة المشروعات التي تقوم بها أو تتداخل فيها الحكومة[1].

ثالثا: الثروة والناتج الصافي

الثروة عند الطبيعيون لا تكون حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها، فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، وهي النشاط القادر على خلق الناتج الصافي، ومن هنا كان قياس الطبيعيون للثروة بالناتج الصافي، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدماتية غير منتجة وغير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة[2]. وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة لأنها لا تخلق ثروة جديدة، ولهذا فإن أهم ما ترتب على المذهب الطبيعي من نتائج أنه اختص بالضريبة، وطالما أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة الحقيقية وليس المعدن النفيس الذي لا يتعدى كونه ثروة عقيمة، فمن المستحسن أن تفرض عليها الضريبة بصفة مباشرة[3].

[1]- محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 32.

[2]- النجار سعيد، المرجع السابق، ص ص 57-60.

[3]- البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص 46-49.

الفرع الرابع: تقييم أفكار الطبيعيين

- **انتقادات المذهب الطبيعي**

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الإقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت بابا واسعا للعديد من الانتقادات، أهمها[1]:

- بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الإقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الإقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

- كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

- وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الإقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

- كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

- هل يعقل أن تدفق اقتصادي يمكن تحقيقه في الواقع أم أنه أمر مثالي فحسب.

- إقصاء الصناعة والتجارة خطأ كبير لأن الصناعة والتجارة تعد أعمالا منتجة أيضا.
- الإقتصاد السياسي: لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة كما أقرها الطبيعيون لأن الظواهر الإقتصادية متغيرة وتتغير معها القوانين.

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 39.

- الحرية الفردية من دون ضابط الدولة هو نفسه فوضى في الإنتاج.
- بعد الثورة الفرنسية والحروب التي قامت بها فرنسا شجعت الصناعة الحربية والصناعة الثقيلة فعادت بأرباح وتراجع المنتج الزراعي فتم التخلي عنه.

- **الإيجابيات التي حضي بها المذهب الطبيعي**

- إعادة اعتبار للقطاع الزراعي المهمل من قبل التجاريين.
- استعمال المنهج العلمي في تحليل أفكار التيار الطبيعي وهو المنهج التجريبي.
- إن الجدول الإقتصادي لكيني هو أول محاولة للتخطيط الإقتصادي.
- تأثير الزراعة على القطاعات كمنح المواد الأولية للصناعة.
- إن فرض الضريبة على طبقة الملاك فقط يبين حسن نية للطبيعيين لأنهم في بداية أمرهم ملاك أراضي واتهموا بخدمة مصالحهم.
- ساهم الطبيعيون في توضيح فكرة التفريق بين الثروة والربح، فالثروة تأتي من المنتوجات الزراعية أما الربح هو ما يتحقق من تبادل المنتجات الأخرى.[1]

المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية بعد التيارين التجاري والطبيعي، نشأت في **انجلترا** في نهاية القرن 18 م وبداية القرن 19 م، أصبحت الصناعة تحتل المكانة الرئيسية لدى الكلاسيك.

تعتبر أفكار المذهب الكلاسيكي امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الإقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة إنجلترا، ثم انتشر إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك شهدت الحياة الإقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي.[2]

*ف*ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الإقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ونذكر منهم أمثال: **"أدم سميث"**، **"توماس مالتس"** و**"جون**

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 101 و102.

[2] - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

ستيورت ميل" و"جون بتيست ساي"، وكانت أولى معاقل بروزه في انجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد[1].

سيطرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على تعاليم الإقتصاد في الجامعات، وقد تناول كل من العلماء السابقين مشكلة معينة بالدراسة والبحث، وجاء آخرون يستكملون هذه الدراسات، وإذا كان هناك اختلاف بين العلماء في كثير من الجزئيات مع الآخرين، إلا أن هذه الأفكار جميعها كانت بمثابة منارة لجميع الباحثين في مجال الإقتصاد السياسي[2].

الفرع الأول: ظروف وعوامل نشأة المدرسة الكلاسيكية

اختلفت العوامل المساعدة على نشأة المدرسة الكلاسيكية بين السياسية والإقتصادية والعلمية والتقنية.

1- **الثورة الصناعية**: إن سلسلة التغيرات التي حصلت في أوربا خلال النصف الثاني من القرن 18 وبداية القرن 19م عندما حولت وسائل الإنتاج الصناعي من أدوات وآلات بسيطة إلى أجهزة ضخمة. كانت بريطانيا أسبق دول العالم في تحقيق النهضة الصناعية فحققت أموال ضخمة من جراء تجارتها الواسعة مع مستعمراتها ، فظهرت فيها المصارف. وبعد نجاح الثورة الصناعية في بريطانيا امتدت جذورها إلى باقي الدول الأخرى كبلجيكا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و ايطاليا وأوروبا الوسطى وروسيا واليابان..

2- **الثورة الفرنسية** : تمكنت الثورة الفرنسية من إرساء مبدأين هما : **التحرر ونمو الفردانية**، وحتى في تلك البلدان التي لا تستطيع نقل أو اعتناق مبادئها السياسية المتعددة الجوانب كالحرية الشخصية وحرية إبرام العقود وحقوق الانسان والمواطن والتي يمكن ترجمتها والتعبير عنها اقتصاديا بتحرير التاجر والعامل.

[1]- حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 51. أنظر أيضا: البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 70. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 113- 114.

[2]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

3- **الثورة العلمية والتقنية**: ساعدت الاكتشافات العلمية في تسريع وتوسيع وتجديد الإنتاج كاكتشاف البخار مثلا. وبهذا تطور الإقتصاد الأوربي الإقتصادي من الإقتصاد الإقطاعي الى الرأسمالية التجارية ثم الى الرأسمالية الصناعية.

4- **انتشار فكرة القانون العلمي**: في القرن 18م **ساد في أوروبا** جو فكري علمي يستند الى أن **العالم تحكمه قوانين لابد من البحث عنها**.

5- **انتشار فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون**: فكرة النظام الطبيعي التي خلفها الفكر المدرسي وفلاسفة القرن 18م ، حيث أن الظواهر الإقتصادية *تخضع* لقوانين موضوعية حقيقية ومادية يمكن اكتشافها.[1]

الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي

قام المفكرين الكلاسيكيين بصياغة أفكارهم متفادين السلبيات التي وقع فيها أنصار المذهب الطبيعي، وعليه كانت المبادئ التي رفعوها تتمثل فيما يلي:

- **من المبادئ :**

1- فكرة **النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون:** دع الأمور تسير في مجراها الطبيعي.

2- **الفلسفة الفردية والرشد الإقتصادي** : الفرد يسعى لتحقيق وأقصى إشباع بأقل ألم.

3- **الحرية وعدم التدخل الحكومي**: المشروعات كبيرة تقوم بها الدولة لكن لا تتدخل في حرية الأفراد وحرفهم ومهامهم. فنادى المفكرين الكلاسيكيين ويعتبر**"آدم سميث"** من أبرزهم في الدعوة إلى الحرية الإقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الإقتصادية[2]، وتتلخص سياستهم في عبارة مشهورة عرفت عند الطبيعيين وهي: "**دعه يعمل دعه يمر**"، حيث يرون أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الإقتصادية وبإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، وهو ما

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 109 و110.

[2] - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 118.

يجسد الحرية الإقتصادية التامة من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل والاستهلاك والإنتاج في إطار المنافسة التامة في السوق والاستخدام التام[1].

4- **التوافق الإجتماعي**: الفرد لما يحقق رفاهيته يعود على المجتمع ككل نتيجة الرشد الإقتصادي.

5- **المنافسة التامة:** يسود المجتمع منافسة حرة وشريفة.

6- **توازن النشاط الإقتصادي:** التوازن يتحقق دائما بين العرض والطلب.

7- **الربح**: يعتبر الربح الحافز الأساسي لأصحاب المشاريع، فالنظام الرأسمالي الحر يقوم على أساس الربح فهو الدافع الرئيسي له.

8- **الفترة الطويلة:** لم يأخذ الكلاسيك بعين الاعتبار الفترة القصيرة واعتبروا مشاكلهم مؤقتة وكان التركيز على الفترة الطويلة.

- **أهم النظريات التي أقامها الكلاسيكيون:**

إن كثرة الإقتصاديين الذين ينتمون الى المدرسة الكلاسيكية ساهم في وضع مجموعة كبيرة من النظريات التي عالجت من جميع نواحيه.

1- **نظرية القيمة**: اختلف الكلاسيكيون عن التجاريون في اعتبار **مصدر الثروة**، فقد اعتبر آدم سميث أن **العمل البشري** هو الذي يزيد في قيمة المنتوجات فالعمل هو المقياس الحقيقي لقيمة المواد.

2- **نظرية الإنتاج**: الإنتاج عند الكلاسيكيون هو **خلق المنافع وزيادتها بتدخل عناصر الإنتاج** (طبيعة وعمل ورأسمال). وقد أكد سميث أن **الإنتاجية تزداد بتقسيم العمل وتخصصه، تقسيم العمل** :من البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وقد انتهى **آدم سميث** إلى أن زيادة إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل، فهذا التقسيم يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع[2]. فالعمل هو المصدر النهائي للثروة الحقيقية التي يجب أن تكتسبها الأمم، كما أنه المحدد الأساسي لقيمة المنتوجات عن طريق حساب الوقت والجهد اللازمين

[1]- نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص 19-21.

[2]- النجار سعيد، المرجع السابق، ص 120-121. أنظر أيضا: الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 59.

لإنتاجها[1].ما رأى آدم سميث أن فكرة تقسيم العمل تعد بداية نظرية النمو الإقتصادي. **ويرى "دافيد ريكاردو"** وهو الذي يرجع إليه الفضل في جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكونا منها نسيجا متماسكا من التحليل الإقتصادي، وليس من شك أن البيئة الإقتصادية والاجتماعية التي أحاطت ب **"ريكاردو"** قد أثرت في تفكيره وتشكيل آرائه.

3- نجح هذا المذهب في فرض مبادئه على أغلبية الدول، وحققت هي بدورها تطورات يمكن أن توصف بالخيالية في المجال الإقتصادي، ومع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات وبعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها: تكوين الاحتكارات، استغلال العمال، تسببه في العديد من الأزمات الإقتصادية ... الخ.

4- **نظرية التوزيع:** لقد ربط سميث **هذه النظرية بالمنهاج الطبقي** بمعنى أن الدخل الموزع على الطبقات الاجتماعية الثلاثة: - وهي الطبقة الارستقراطية -أصحاب الأراضي- (الربح)،

- والطبقة العاملة- قوة العمل- (الأجر)

- والطبقة الرأسمالية - ملكية وسائل الإنتاج- (الربح).

5- **نظرية التشغيل**: كلما قل الأجر دفع المنظمين الى تشغيل العمال العاطلين وتنتهي البطالة واعتبروا البطالة ظاهرة عابرة.

6- **نظرية ساي (المنافذ): كل إنتاج يخلق لنفسه منفذا ضروريا وكافيا**، وأن الإنتاج يبادل بالإنتاج بحيث أن **البائع هو المشتري في نفس الوقت**، مما يعني أن النقود حيادية وما هي إلا وسيلة للتبادل.

الفرع الثالث: أهم رواد المدرسة الكلاسيكية

قادة المدرسة الكلاسيكية هم مجموعة من المفكرين الذين نعتبرهم مؤسسي علم الإقتصاد وأولهم المفكر "أدم سميث" الذي يعتبر **أب الإقتصاد السياسي**، و "دافيد ريكاردو" و "روبرت مالتوس".[2]

1- آدم سميث: 1723-1790 :

[1]- يرى البعض من المفكرين ومنهم "توماس مالتس" و"دافيد ريكاردو" أن العمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان. محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 28-29.

[2] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص110 وما يلها.

- ولد ادم سميث عام 1723 ببلدة كيركالدى في مقاطعة **فايف باسكتلندا** توفي أبوه قبل مولده وربته أمه، تميز بالذكاء والنباهة منذ طفولته.
- تحصل على منحة دراسية ساعدته على التعلم والدراسة في **أكسفورد**.
- وفي عام 1751 وهو في 28 من عمره **عرض** عليه تدريس مادة **المنطق** في جامعة **جلاسكو** ثم تدريس **الفلسفة الأخلاقية** بعد ذلك، وعمل نائبا للجمارك.
- وقد أقام سميث في **باريس** حيث التقى بالمفكر الطبيعي والطبيب **كيني** في بلاط **لويس الخامس عشر**، وقد **تقبل** آدم سميث **أفكار كيني** إلا أنه رفض الفكرة القائلة بأن الصناعة عقيمة ولا تنتج أي ثروة.
- أهم **مؤلفاته**: كتاب ثروة **الشعوب (الأمم) عام 1776م**، حيث بحث في هذا الكتاب أسباب **ثروة الأمم** والحرية الإقتصادية وترك السوق تعمل من تلقاء نفسها الى جانب مجموعة من الأفكار القيمة التي كان له الفضل الكبير بواسطتها في إرساء علم الإقتصاد لذلك لقب بـ" أب الإقتصاد السياسي".
- وفي أواخر أيامه **كرم** من طرف عدة جامعات حيث **انتخب مديرا** لجامعته القديمة في **جلاسكو** وترجم كتابه ثروة الشعوب إلى عدة لغات كألمانية وايطالية واسبانية.
- توفي عام 1790م.

2- دافيد ريكاردو: 1772م-1823م

- ولد في عام 1772م أبوه هو أحد رجال المصارف التجار من اليهود سبق أن هاجر من هولندا، التحق بعمل أبيه في الرابعة عشر، فزاول العمل لنفسه في سن الثانية والعشرين، وفي عام 1814 اعتزل العمل بعدما جمع ثروة كبيرة.
- **أهم مؤلفاته** : أسس الإقتصاد السياسي والضرائب.
- أهم **أفكاره**: استعماله طريقة التحليل والتجريد ، عالج فيه عدة مشاكل طرحت في عصره وأهمها مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية وارتفاع سعر الذهب.
- توفي عام 1823م عن عمر 51 سنة.

3- روبرت مالتوس: 1766م -1836م

- ولد سنة 1766 م من عائلة متواضعة، تربى في جو تربوي ودراسي وفلسفي تحت رعاية والده، أكمل دراسته الجامعية وقضى حياته في البحث الأكاديمي، كان إقتصادي

محترف، ومدرس بالمعهد الجامعي الذي أنشأته شركة الهند الشرقية لتدريب الشبان من القائمين بالإدارة فيها.

- جاء بكتاب في 1798 م بعنوان "**بحث في مبدأ السكان**" وشرح فيه نظرته التشاؤمية لزيادة عدد السكان وأن تزايد السكان بشكل يفوق كثيرا تزيد الموارد الإقتصادية سوف يؤدي الى مجاعات وكوارث وحروب.
- توفي مالتوس سنة 1836م عن عمر 70 سنة.

الفرع الرابع: تقييم أفكار الكلاسيكيين[1]

- **مزايا أفكار الكلاسيكين**

إن أفكار المدرسة أعطت دفعا قويا لعلم الإقتصاد، فقد **رسم آدم سميث ميدان البحث الإقتصادي** بطريقة جعلت المفكرين جاؤوا بعده يسترشدون بتلك النظريات وهي نظرية القيمة، الإنتاج ، التوزيع،...

- وكان آدم سميث أول من أكد أن مصدر الثروة هي العمل.

- **تعتبر** رغم الانتقادات **نقطة بداية لأفكار جديدة** وقوة دفع **لظهور مدارس فكرية** في الإقتصاد السياسي **خاصة** المدرسة الكينزية.

- أكد **الكلاسيكيون** على ضرورة **تراكم رأس المال في الصناعة** الذي سيؤدي بدوره على نمو إقتصادي وتحقيق التطور الإقتصادي وهذا ما مكن البلدان النامية من الإستفادة من هذه النظريات وتمكنها من تحقيق التنمية الإقتصادية.

- الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية

- عندهم القوانين **الإقتصادية عامة ومطلقة وأبدية**.

- إقرارهم بأن **قيم السلع** تتحدد على أساس ما بذل فيها من **ساعات العمل** ونفيهم لدور العناصر أخرى أمر غير صحيح.

- أشار الكلاسيك الى **القيمة الزائدة** والتي هي من إنتاج العامل لكنها تعود الى الرأسمالي بدون التركيز عليها.

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، 131 وما يليها

- وجهت **انتقادات كثيرة لنظرية التوزيع** عند الكلاسيك واتهمت على أنها قاصرة ومحدودة في مفهومها.

- **إهمال النقود** واعتبروها مجرد وسيلة للتبادل.

- إن **الحرية الإقتصادية** التي نادى بها الكلاسيك ودعوتهم لعدم تدخل الدولة أدت إلى تكوين **مشاريع ضخمة احتكارية** وبالتالي القضاء على المنافسة التامة التي نادوا بها.

- **انخفاض الأجور يؤدي إلى القضاء على البطالة رأي خاطئ** لدى **كينز** لأن انخفاض أجر يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الطلب، وهنا يسرح العمال وترتفع البطالة.

المطلب الرابع: الفكر الإقتصادي الاشتراكي

على أساس الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي، خاصة تلك المتعلقة بحقوق العمال، والذين جعلهم هذا المذهب يزدادون فقراً نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظله من زيادة ثروتهم وزادت بذلك الهوة بين الفئتين، ولهذه الأسباب قام تيار فكري قوي لنقد النظام الرأسمالي، واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين فكرة المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وهذا التيار سمي بالمذهب الاشتراكي [1].

إن الحرية الإقتصادية التي نادى بها الكلاسيك لاقت مجموعة من الانتقادات اللاذعة، لأنه لا يجب أن تكون مطلقة وشاملة فتؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وهو ما دفع بفريق من المفكرين المحاربين للنظام الرأسمالي للقول بضرورة القضاء على النظام الرأسمالي وبالتالي الحرية الإقتصادية. من هؤلاء المفكرين **كارل ماكس وفريدريك انجلز** يدعون **بالاشتراكيين**.

الفرع الأول: ظروف نشأة الماركسية وروادها

إن الرأسمالية الصناعية اتسمت بتراكم رأس المال التقني وتشييد المعامل وانتشار الصناعة، إلا أنه في المقابل لم تعد بالفائدة على أغلبية السكان من عمال وأهاليهم، لأن أدوات الإنتاج من نصيب

[1]- يقتضي المذهب الاشتراكي إلغاء الملكية الفردية بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضا أو مصنعا أو منجما أو أي ثروة تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال، وعليه يجوز فقط للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال، بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضا لأن هذا الملك لا يضر الآخرين. البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 77.

الفئة القليلة من الرأسماليين، حتى أن النظام الرأسمالي الذي اعتمد على آلية السوق والمنافسة الكاملة سرعان ما اختفت وحلت محلها المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة.

لهذه الأسباب بدأت في الظهور الأفكار الاشتراكية[1] التي حملت فكرة تدخل الدولة من أجل حماية المسار الإقتصادي ورعاية مصالح الطبقة العاملة، إن الأفكار التي جاء بها ماركس تنطلق أساسا من الواقع والظروف التي كانت تعيشها الأنظمة الرأسمالية كما رأينا سابقا، ومن النقد الذي واجه به أفكار الرأسمالية والحلول التي اقترحها كبديل نجد:

- اهتم التقليديون **بالمظهر الكمي للظواهر الإقتصادية** وتجاهلوا المظهر الكيفي لذلك أصبحت عندهم كل الظواهر متجانسة، وهذا **خطأ فالظواهر الإقتصادية متباينة ومختلفة فيما بينها.**
- إن ارتباط التحليل الإقتصادي التقليدي بالأجزاء وخاصة ما تعلق بالفرد الإقتصادي (الرجل الإقتصادي ورشادته) أي **أنهم ربطوا القوانين الإقتصادية بالحالة النفسية للإنسان** غير أن القوانين الإقتصادية حسب كارل ماكس هي نتيجة **روابط اقتصادية واجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع**.
- ينتقد ماركس بشدة ما توصل إليه التقليديون بأن القوانين **الإقتصادية صالحة لكل زمان ومكان** ، لأنه يعتبر **الظواهر الإقتصادية ذات طبيعة دينامكية حركية متغيرة.**

الفرع الثاني: التعريف برائدي المدرسة الماركسية

1- كارل ماكس: 1818- 1883

- ولد ماركس عام 1818 في مدينة (**تريف**) بألمانيا وكان الابن الثاني لأسرة يهودية غنية اعتنقت المسيحية، كان والده محاميا، التحق ماركس بجامعة (**بون**) وقد تأثر بالجدل الفلسفي الكبير الذي كان يدور في ذلك الوقت وخاصة مع الفيلسوف "**هيجل**"[2] الذي كان قد طلع بنظام فلسفي ثوري حيث وجدت الجامعات الألمانية نفسها منقسمة حول هذا المذهب الجديد، وانظم ماركس إلى مجموعة من المثقفين عرفوا (**باسم شباب هيجل**)، والذين كانوا

[1] بدون التوغل في شرح النوع الأول من الاشتراكيين التي رفع العديد من المفكرين والكتاب أصواتهم منددين بالرأسمالية وداعين إلى خلق نظام اجتماعي جديد يكون أكثر انسجاما وأقرب إلى العدالة والروح الإنسانية ويهدف إلى التوافق الموجود بين طبقات المجتمع بدون إحداث أي فوضى أو عنف في النظام ككل ألا وهي الاشتراكية الخيالية أو الطوبائية ، لأن ما يهم دراستنا هو النوع الثاني من الاشتراكية التي نادى بها ماركس أو الاشتراكية العلمية التي تقوم على التحليل العلمي .

2 هيجل: 1770-1831 فيلسوف ألماني كلاسيكي ومفكر مثالي.

يناقشون مسائل جريئة مثل الإلحاد والشيوعية النظرية البحتة باستخدام **أسلوب هيجل الديالكتي**.

- لم يستطع ماركس الحصول على كرسي الأستاذية بالجامعة نظرا لأفكاره التي كانت تمثل خطرا على الدولة، لذلك تحول إلى الصحافة حيث حرر عدة مقالات ما بين 1842 و1848 انتقد فيها سياسة وقانون المجتمع الألماني.
- رحل إلى فرنسا للبحث عن الاشتراكية الفرنسية إلا أنه اصطدم بنظريتها البحتة فخاب أمله، لذلك أتى بفكرته القائلة بأن **التطبيق والنظرية** شيئان **متلازمان** في العمل السياسي وأفضل مكان لهما هو **الشارع**.
- التقى بزميله **انجلز** وتبادلا الأفكار التي كانت تجمعهما.
- عرف ماركس بكثرة إنتاجه الفكري بالأخص المؤلفات التالية:
  - بؤس الفلسفة وجواب على فلسفة البؤس **لبردون**.
  - الصراعات الطبقية في فرنسا 1850
  - الحرب الأهلية في فرنسا 1871
  - نقد الإقتصاد السياسي 1859
- ومن أهم مؤلفاته كتاب رأس المال الذي نشر المجلد الأول له في حياته 1867 أما المجلد الثاني بعد وفاته نشره انجلز 1884 والكتاب الثالث عام 1894.
- توفي ماركس سنة 1883 عن عمر 65 سنة.

*** الأرضية الفلسفية لكارل ماكس المادية الجدلية والمادية التاريخية:**

يقول ماركس إن كل مجتمع يبنى على قاعدة اقتصادية ويرى بأن الأفكار والآراء والقوانين هي نتاج البيئة حتى ولو كانت تستهدف تغيير البيئة، وهذا التحليل الذي استعمله ماركس يسمى **بالمادية**، غير أنه رفض الآراء القديمة التي ترتكز على أن الأفكار هي التي تحكم العالم وأن العالم من صنع أفكار الناس بل أن صناعة التاريخ والأفكار هي بفعل القوى المنتجة المتمثلة في أسلوب الإنتاج الذي يحدد شكل تطور المجتمع وهو يتحدد بالقوى المنتجة وبعلاقات الإنتاج، لكن نظرته الجديدة كانت ديالكتيكية (جدلية)[1] كما هي مادية أو ما يسمى **بالمادية الجدلية**: أي أننا نتصور التغيير والتغير

1 الجدلية أو الديالكتيكية هي كلمة يونانية الأصل تطلق على الحوار الذي يهدف إلى كشف الحقيقة من خلال الكشف عن المتناقضات في حجج المتحاورين وصاحبها هو هيجل والذي كان يؤمن بوجود التناقض هو الذي يؤذي إلى تطويرها.

الدائم الكامن. (الأفكار النابعة من فترة زمنية معينة تساعد على تشكيل فترة أخرى) ومن هنا ينشأ الصراع، فالطبقات التي يتعرض مركزها للخطر تحارب الطبقات التي يقوى نفوذها فالسيد الإقطاعي يحارب التاجر الصاعد وعضو النقابة الحرفية يحتقر الرأسمالي الناشئ وهكذا.

لكن حسب ماركس عملية التاريخ لا تعطي أهمية لهذه الميول والصراعات فالأحوال تتغير بالتدريج ولكن بصفة مؤكدة ويعاد تنظيم طبقات المجتمع وهو ما سماه ماركس بالمادية التاريخية وهي التطبيق العملي للمادية الجدلية على المجتمع، فكلما تغيرت التقنيات التي يستخدمها المجتمع كلما تغير تقسيم طبقات المجتمع وتغير النظام الإقتصادي ككل. فحسبه إصرار الرأسماليين على الحرية المطلقة سيؤدي إلى تدمير الرأسمالية نفسها ووقوع أزمات وحالات كساد وفوضى اجتماعية ، وبهذا فإن الرأسمالية سوف تولد نظام يخلفها يقوم على الاشتراكية

وقد استشهد ماركس بالمراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات وهي: البدائية المشاعية، نظام الرق أو العبودية، نظام الإقطاع، النظام الرأسمالي ، فالنظام الاشتراكي الشيوعي.

2- فريدريك انجلز

- ولد انجلز في **بارمان بألمانيا** عام 1820 كان والده مستثمر رأسمالي، مما جعله يحرمه من إكمال تعليمه في الثانوية وذلك من أجل مساعدته في مشاريعه، إلا أنه كون نفسه بنفسه نظرا لذكائه وموهبته العقلية وقدرته على التفكير السريع والملاحظة الدقيقة، فقد كان يتحدث بعشرين لغة.[1]
- اهتم بدراسة الحركة العمالية وحياة العمال وقد كتب مؤلفه وضع الطبقة العاملة في انجلترا عام 1844 ، وقد التقى للمرة الثانية مع ماركس عام 1844 في باريس وكانت أفكارهما وأرائهما مكملة لبعضها وهو ما يظهر في كتاباتهما.

الفرع الثالث: أهم أفكار ماركس

إن أهم الأفكار والنظريات التي جاء بها ماركس هي نظرية القيمة أو القيمة الفائضة:

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 141

1- **نظرية القيمة وفائض القيمة**: أخذ ماركس نظريته في القيمة عن المدرسة الكلاسيكية الانجليزية، حيث تحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة في صنعها، ولقد بين ماركس أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعيا لإنتاجها وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها نفس القيمة، وقد **بين** ماركس **الفرق** بين القيمة الاستعمالية للسلعة والقيمة التبادلية لها من خلال التفريق بين العمل الملموس والعمل المجرد، فالعمل الملموس هو العمل المنفرد الذي يقوم به عامل في ظروف خاصة بإنتاج سلعة معينة يكون لها قيمة إستعمالية أي الحصول على منفعة من استعمالها، أما القيمة التبادلية فتنتج عن ذلك العمل المجرد ويقصد به كمية العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها وهو الوقت اللازم لإنتاج سلعة ما ضمن ظروف إنتاج عادية اجتماعيا.[1]

يقول ماركس أنه في عالم **الرأسمالية الكاملة تباع كل سلعة حسب ثمنها الحقيقي** تماما والثمن الحقيقي هو قيمتها، وهنا يثير ماركس إشكالية مهمة **إذا كانت السلعة تباع بحسب قيمتها فمن أين تأتي الأرباح ؟**

وكان جواب ماركس أن هناك سلعة واحدة ووحيدة تختلف عن جميع السلع الأخرى وهي لا تباع بقيمتها الحقيقية إلا وهي قوة العمل فالعامل يبيع قوة عمله إلا أنه ما يباع للرأسمالي هي تلك الطاقات التي تساوي مقدار العمل اللازم لإبقاء العامل على قيد الحياة (الأجر) وهو القيمة الحقيقية التي يحتاج إليها العامل (وهي ما يسميها آدم سميث أجر الكفاف)، أي أن سر الربح في النظام الرأسمالي حسب ماركس هو العقد الذي بين العامل والرأسمالي، مثلا: العامل يلتزم بعمل ست ساعات في اليوم للمحافظة على حياته، لكنه على العكس يوافق أن يشتغل ثمانية ساعات في اليوم أو أكثر ، وهنا ينتج قيمة إضافية يحصل عليها الرأسمالي كربح أطلق عليها ماركس بالقيمة الفائضة أو فائض القيمة.

وقد وصل ماركس إلى حتمية وجود فائض القيمة في النظام الرأسمالي وحمل النظام الرأسمالي وحده مسؤولية الإستغلال وراح يبين أن تطور هذا النظام يحمل بذور فنائه، وقد ميز بين نوعين من فائض القيمة:

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 118.

أ- **فائض القيمة المطلق**: تنتج عن تمديد يوم العمل للحصول على المزيد من الفائض بدون زيادة في أجر العامل، أو زيادة كثافة العمل وذلك بزيادة وتيرة العمل أو تسريع سير الآلات أو زيادة عدد الآلات.

ب- **فائض القيمة النسبي:** يسعى الرأسمالي إلى تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج معدل الأجر العادي لكنه يستخدم آلات جديدة وتكنولوجيا حديثة وطرائق عمل أكثر عقلانية وتقسيم العمل ستؤدي كلها إلى زيادة فائض القيمة.

2- **نظرية تراكم رأس المال**: يتمكن رؤوس الأموال من جمع الأموال وتكديسها بين أيديهم نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها وهي أرباح تترتب عن ظاهرة فائض القيمة، فيستعملون هذه الأموال في الإستثمار أي في شراء رأس المال، ويقسم ماركس رأس المال إلى قسمين:

أ- **رأس المال الثابت أو القار** والذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.

ب- **رأس المال المتغير أو الدائر** وهو الذي تدفع منه الأجور. ويرى ماركس أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة.

3- **نظرية الأزمة: فناء النظام الرأسمالي:** إن الرأسمالية تولد تراكم رأس المال الثابت وتفاقم الفقر والتعاسة بين العمال وتكبر الطبقة الكادحة نظرا لدخول الرأسماليين الصغار لوجد احتكار يلغي المنافسة بين الرأسماليين، ولهذا ينشأ الصراع الطبقي بين العمال والطبقة الرأسمالية ويصل به إلى الثورة التي تقضي على الرأسمالية نفسها.

الفرع الرابع: تقييم أفكار الماركسية

-ايجابيات أفكار ماركس:

- إن أفكار ماركس كانت **متماشية مع العصر** الذي **عاش فيه** حيث اتسم بالاستغلال الكبير للطبقة العاملة من طرف الرأسمالية، كما دلت **أفكاره** على درجة **ذكائه** وقوة عمق **تحليله** للظواهر الإقتصادية (فائض القيمة).

- لقد كانت لأفكاره تأثير كبير خاصة في ألمانيا وروسيا ومهدت لظهور دراسات وأفكار أخرى امتدادا لمنهاج الماركسية، حيث قامت أول ثورة اشتراكية سنة 1917 بروسيا وقادتها هم لينين[1] وتروسكى [2] وستالين.[3]
- كما اهتم ماركس بفكرة التطور وبحث قوانينه واتجاهاته والعوامل التي تؤثر فيه، مما يساعد الدول النامية على إيجاد الحلول للخروج من التخلف والتبعية الإقتصادية وتحقيق التنمية الإقتصادية.

- **الانتقادات اللاذعة لأفكاره:** تعرضت أفكار ماركس للنقد لا سيما نظرية القيمة وفائض القيمة:

- إن **نظرية القيمة** عند ماركس أخذت العنصر الإنتاجي الوحيد وهو **العمل بدون الاهتمام** بعناصر الإنتاج الأخرى، كما أنها أهملت جانب **الطلب** وبالتالي لا تعد هذه لنظرية صحيحة.
- إن الواقع العملي بين أن نظرية **التطور التاريخي** لماركس **خاطئة** حيث أن المرحلة الأخيرة التي يصل إليها النظام وهي الاشتراكية لا تتحقق إلا بالمرور بالمراحل الأولى وخاصة النظام الرأسمالي الصناعي، إلا أن بعض الدول توطنت فيها الاشتراكية بعد الإقطاعية مباشرة كالاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.[4]
- إن تحديد ماركس للأجور بالمستوى اللازم لحصول العمال على ضروريات الحياة أو ما سمي عند الكلاسيك **بأجر الكفاف** لم يعد فكرة صحيحة نظرا لتدخل التكنولوجيا وإدخال التقنيات الحديثة في العمل التي أدت لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الأجور.

المطلب الخامس: المدرسة النيوكلاسيكية (الكلاسيكية الجديدة أو الحدية)

تعتبر المدرسة **النيوكلاسيكية** أو **الحدية** امتداد للتيار الليبرالي المدرسة الطبيعية والكلاسيكية، يستند على المصلحة الشخصية كقاعدة لكل التصرفات الإقتصادية والدفاع عن الحرية

[1] لينين مفكر سياسي واقتصادي روسي وقائد ثورة ورجل دولة ومنظم الجهاز الثوري ، من أفكاره أن الدولة ستركز في يد الطبقة العاملة بعد نهاية النظام الرأسمالي وبالتالي ميلاد الشيوعية.

[2] تروسكي 1879-1940 صاحب نظرية الثورة المستمرة نادى بضرورة الاهتمام بالثورة داخل روسيا وعدم تصديرها ضمانا لاستمرار وجودها.

[3] ستالين من أصل روسي، تتمثل أفكاره في نظرية الامبريالية وأزمة الرأسمالية ونظرية الاحتكارات الرأسمالية.

[4] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 148 و149.

الفردية كقاعدة سليمة تخدم مصالح الجميع دون تدخل من الدولة في الميدان الإقتصادي ولهذا سميت هذه المدرسة بالكلاسيكية الجديدة أو النيوكلاسيكية .

ولكننا نجد اختلافات عامة بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية تتمثل في طريقة التحليل ونظرية القيمة، فطريقة تحليل الحديين في البحث الإقتصادي هو استعمالهم للأسلوب الحدي ومعناه معرفة معطيات الوحدات الأخيرة ، فالسعر الحدي هو آخر وحدة منتجة من مادة معينة، ورأس المال الحدي هو آخر قدر مستثمر من رأس المال .

وما تزال طريقة التحليل الحدي مستعملة من طرف الكثير من الإقتصاديين المعاصرين، لذلك نقول أن الحديين ساهموا في إنتاج علم الإقتصاد الحديث، وذلك باستحداثهم لوسائل التحليل، وارتكزوا على التحليل الإقتصادي البحث أو المجرد (الإنسان الإقتصادي هو الذي تحكم تصرفاته اليومية العقلانية والرشادة الإقتصادية)، واستعانوا بالرياضيات.

أما فيما يخص نظرية القيمة، فيعتبر الحديون أن قيمة مادة ما تنبع من منفعتها لا من العمل، فالمواد والسلع تتفاوت في قيمتها تبعا لتفاوت منفعتها بالنسبة للمستهلكين.

الفرع الأول: أسباب وظروف المدرسة النيوكلاسيكية

إن الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور المدرسة النيوكلاسيكية في الإقتصاد السياسي وأولها المدرسة النمساوية هو ما كان حادثا في إمبراطورية النمسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك في ألمانيا في نفس المدة، إذ كان النموذج المطبق آنذاك هو دولة الرفاهية المنظمة للاقتصاد، لذلك منعت أية أفكار اقتصادية وسياسية من التدريس في النمسا وألمانيا مما أدى إلى ظهور المدرسة النيوكلاسيكية النمساوية بتوجهاتها الليبرالية القوية مثل أفكار عن السوق الحرة ورفض سياسة تدخل الدولة في الإقتصاد، وبالتالي تم تجاهل أعمال المدرسة من قبل الدولة ولم يقدر لها الانتشار إلا خارج النمسا.

وتجدر الإشارة إلى أن النمسا قد عرفت حركة ليبرالية قصيرة العمر في ستينات القرن التاسع عشر لكنها كانت ذات تأثير قوي حيث استطاعت فرض دستور جديد على إمبراطورية النمسا، لكن سرعان ما انتهت هذه الحركة وعاد الوضع على ما كان عليه وهو ما دفع بالمدرسة النمساوية للمزيد

من التمسك بمبادئها الليبرالية في مجال الإقتصاد، وذلك بعد النقد اللاذع الذي وجه لها في أوج عصر الحركات الاشتراكية الواسعة.

إن هذا السياق التاريخي السياسي لظهور المدرسة النمساوية جعل من أنصار ودعاة الليبرالية الأكثر تطرفا، ورفضهم الشديد لأي نوع من التعايش السلمي بين اقتصاد الحر واقتصاد المخطط. ونفس السياق ظهر في القرن العشرين في كل من أوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة أي شكل دولة الرفاهية وفي شكل الأنظمة الاشتراكية مما أدى إلى ظهور أفكار المدرسة على نطاق عالمي من جديد، وهكذا ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين سيطر على علم الإقتصاد اتجاه يسمى بالإقتصاد النيوكلاسيكي.

الفرع الثاني: رواد المدرسة النيوكلاسيكية

في عام 1871 م نشر ثلاثة علماء من جنسيات مختلفة ودونما سابق تعارف أو اتصال فيما بينهم مؤلفات تعالج نفس الموضوع، ألا وهو موضوع **المنفعة الحدية** وهم:

1- **ليون ولراس** أستاذ الإقتصاد السياسي في جامعة لوزان في سويسرا
2- **كارل منجر** أستاذ الإقتصاد السياسي في جامعة فينا النمسا
3- **ستانلي جيفونز** وهو اقتصادي انجليزي مشهور

وبهذا عرفت **المدرسة النيوكلاسيكية** أو **الحدية ثلاثة اتجاهات** وهي: **المدرسة النمساوية ، مدرسة لوزان ، مدرسة كمبريدج**

1- **المدرسة النمساوية:** تميزت المدرسة النمساوية باعتمادها على المعطيات الموضوعية في التحليل واستنادها على ذاتية الإنسان ونفسيته في تفسير تصرفاته الإقتصادية وتقييم للثروات ولذلك سميت أيضا بالاتجاه النفساني أو السيكولوجي، ومن أشهر المفكرين هذا الإتجاه:

1-1- **كارل منجر: 1840-1921**: نمساوي، عمل كموظف في الحكومة، ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة فينا، وهو مؤسس المدرسة الحدية بفينا من مؤلفاته مبادئ الإقتصاد عام 1871م تمحورت بحوثه وأعماله في نظرية السلع الإقتصادية ونظرية القيمة، وقد بين أن الخيرات لا يمكن أن تكون لها وجود ملموس إلا

إذا قابلتها حاجة بشرية فإذا كان هناك شيء لا يلفت نظر الإنسان لحد أنه لا يشعر بأية حاجة إليه فهو ليس من الخيرات (خيرات حرة- الهواء والماء – وخيرات اقتصادية – تقاس بالأهمية التي يعطيها الإنسان أو المستهلك لها [1]).

2-1 - **فون بوم بافرك: 1851-1914 :** لقد استعمل بوم بافرك نفس الطريقة التي استعملت من طرف منجر إلا أنه اشتهر بصفة أخص بنظرية المنظم حيث اعتبر هذا الأخير محور النمو الإقتصادي وقائد التقدم البشري نظرا لتحليه بخصال خاصة وبحبه للمخاطرة وإيداعه لرفع الإنتاجية، كما نادى بضرورة التفريق بين الربح والفائدة على أساس أن الربح عائد خاص بالتنظيم والفائدة عائد متعلق برأس المال كما جاء بنظرية الفائدة واعتبرها ناتجة عن تعليق الإيراد بالوقت الحاضر لأن مال الحاضر هو أحسن من مال المستقبل لأسباب نفسية وتقنية.

3-1 – **فون فيزير 1851- 1926**:أعطى فون فيزير تفسيرا واضحا للإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج أي إنتاجية آخر وحدة مستعملة من رؤوس الأموال أو من عمل، ومعرفة قيمة هذه الإنتاجية الحدية شيء ضروري لأنه يعرفنا بنسبة كل عامل من عوامل الإنتاج داخل كل إنتاج.

2- **مدرسة لوزان**: تتمثل مدرسة لوزان الحدية في أعمال الإقتصادي الفرنسي **ليون فالراس** وكتابات الإقتصادي الإيطالي **فيلفيريد باريتو**

2-1- **ليون فالراس:** 1834- 1910: وهو فرنسي الأصل، عمل مهندسا ثم أستاذ للاقتصاد السياسي بكلية الحقوق بجامعة لوزان بسويسرا وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزان، من مؤلفاته عناصر الإقتصاد البحت ودراسات في الإقتصاد الاجتماعي ودراسات في الإقتصاد التطبيقي. اشتهر فالراس بنظريتين نظرية حول المبادلة والقيمة ونظرية حول التوازن العام، يعتبر فالراس أن المبادلة تترتب عن ظاهرتين : الندرة والمنفعة أي أن الظاهرتين تلعبان دورهما في تحديد قيمة المواد، ويعرف المنفعة بأنها إمكانية الشيء إشباع رغبات معينة للأفراد ويعتبر أن مقياس حدة الرغبات هو رغبة الإنسان في آخر وحدة أي الوحدة الحدية التي تستجيب لحاجاته.[2]

[1] قد تكون لبعض الخيرات قيمة إستعمالية كبرى دون أن تكون لها قيمة تبادلية مثل المواد المرتبطة بذكريات شخصية ويعتمد في تحديده للقيمة على قانون القوة المتناقضة للحاجات.

[2] رفيقة حروش ، المرجع السابق، ص 159

* كما يرى فالراس أن التصرفات الإقتصادية لها صبغة ميكانيكية وعفوية[1] : فالأسعار هي مجرد مداخيل وتعبير عن قوة شرائية لذلك يتصور توازنا عاما بين المتغيرات الإقتصادية أي أسعار كل المواد وأسعار عوامل الإنتاج ومقدار تلك المواد وتلك العوامل ، فالمحيط الإقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشترون عوامل الإنتاج ويبيعون الإنتاج ويحصل التوازن على أساس ثلاثة شروط:

- وحدة السلع في نفس السوق ونفس الوقت بالنسبة لكل السلع من نوع واحد.

- يحدد السعر بمعادلة طلب السلع وعوامل الإنتاج وعرضها.

- يعادل سعر البيع كلفتها وهكذا الأرباح تساوي الصفر.

* إن التوازن العام الذي نادي به "فالراس" يشمل ثلاثة مستويات من الأسواق وهي: سوق البضائع وسوق الخدمات الإنتاجية وسوق رؤوس الأموال.

2-2- **فيلفيريد باريتو: 1848-1923:** سار **باريتو** في نفس نهج دراسات **فالراس** مع الزيادة في استعمال النماذج الرياضية.

3- **مدرسة كامبرج:**

3-1- **ستانلي جيفونس** 1835-1882: انجليزي، بدأ حياته العملية موظفا متواضعا، ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي ، نشر مؤلفه الرئيسي عام 1871 بعنوان نظرية الإقتصاد السياسي وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية سنة 1909، ويعتبر جيفونس مؤسس المدرسة الحدية الانجليزية.

انتقد جيفونس الكلاسيكيين في قولهم أن سر ومصدر القيمة هما العمل[2] ، كما بين مردود الوحدة الأخيرة من رأس المال في مشروع ما والمتمثلة في أن مردود وحدات رأس المال المستخدمة تكون متناقضة باستمرار.

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 159

[2] علل موقفه بحكاية الصياد الذي يقضي وقتا معينا في صيد سمكة لكنه تفاجأ بإخراج قطعة الماس من أعماق البحر عوض السمكة التي كان ينتظرها وهكذا يحصل على شيء له قيمة كبيرة في حين أنه قضى نفس الوقت الذي كان عليه أن يقضيه لو اصطاد السمكة فالقيمة إذن لا تتأثر بالعمل بقدر ما تتأثر بالمنفعة وهي ما أسماها **بمنفعة آخر وحدة** أي أن قيمة سلعة ما تتبع الوحدة الأخيرة منها وبذلك فإن السعر ينخفض مع زيادة عدد الوحدات المنتجة.

3-2- **ألفريد مارشال**:1842- 1924: يعد ألفريد مارشال أكبر وأنضج الحدين على الإطلاق وهو إقتصادي انجليزي، أستاذ جامعة كامبردج استطاع أن يجمع بين الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد وقدم نتاج فكره في قالب جذاب حتى اعتقد البعض وهو منهم أن علم الإقتصاد قد وصل إلى نهايته. من مؤلفاته: أسس الإقتصاد 1830.

اهتم ألفريد مارشال بقضية الأسعار والقيمة فجمع بين فكرة الكلاسيكيين وفكرة الحديين، فيرى الأولون أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج أي على أساس موضوعي والآخرون يرون أن مصدر القيمة هي المنفعة، وبالتالي على أساس ذاتي، أما مارشال فبين أن لكلتا الظاهرتين دورا في تحديد القيمة ووضح موقفه بمثال المقص المشهور الذي يرى أنه من الصعب تحديد أي طرف من المقص يقوم بقطع القماش الطرف الأعلى أم الأسفل ولكن من المؤكد أن الطرفين يتدخلان في قطعه وهكذا يبين مارشال أن **كلفة الإنتاج والمنفعة** يساهمان في تحديد السعر، لم يعتمد على الإقتصاد المجرد بل استعان بالرياضيات والفلسفة والتاريخ وحياة الأعمال...

يعتبر مارشال أول من قدم **نظرية عامة للأسعار** على أساس اختلاف الأسواق من أسواق منافسة تامة إلى أسواق انحصار تام ، هذا التحليل الديناميكي أدى به إلى مفهوم مرونة الطلب .

كما اهتم **بتوزيع الدخول** وقد عمم مفهوم الريع بكل دخل تفاضلي ولو لم يرتبط بالأرض،

* فهناك ريع المنتج الذي هو يفوق الربح العادي للمنتج في حالة ارتفاع السعر عن مستوى التوازن،

*وهناك ريع المستهلك: الذي حصل عليه المستهلك في حالة ما إذا نجح في شراء سلعة معينة بسعر دون سعر التوازن.

كما ميز مارشال بين أربعة أنواع من الدخول وهي الريع والأجر والفائدة والأرباح وهذه الأنواع الأربعة ترتبط بأربعة عناصر وهي : الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم (عقلية الإبداع).[1]

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 112.

الفرع الثالث: أفكار ونظريات المدرسة النيوكلاسيكية

تعتبر **السلعة والسعر** وسائل للتحليل الإقتصادي ولهذا وجب على كل مدرسة مهما كانت أن تحدد مفهومها لهاتين الوسيلتين التحليليتين الهامتين فيما هو مفهوم السلع الإقتصادية والأسعار عند الحديين؟

1- **مفهوم السلعة والسعر عند الحديين:**

- اهتم مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية بتحديد صفات السلعة الإقتصادية والمتمثلة حسبهم في منفعتها وندرتها.
- فمنفعة السلعة تنبع من قدرتها على تلبية حاجات الفرد والحاجة هي الدافع الرئيسي للنشاط الإقتصادي.
- ورغم وجود سلع متوفرة بكميات غير محدودة في الطبيعة، فإنها تلبي حاجة وبالتالي فهي سلعة إلا أننا ندعوها بالسلع الحرة.
- ومن هنا تقسم السلع إلى سلع اقتصادية وسلع غير اقتصادية.
- فالسلع الإقتصادية تتميز بمنفعتها وندرتها.
- وللتغلب على ظاهرة الندرة هذه علينا إنتاج هذه السلع فكل سلعة اقتصادية مطلوبة من قبل المستهلك ومعروضة من قبل المنتج، فالعرض والطلب يظهران في سوق هذه السلعة وقد أوضح أصحاب النظرية النيوكلاسيكية أن سعر التوازن يتكون في السوق[1].

2- **النظرية الذاتية في القيمة:** إن قيمة أيّ سلعة حسب المدرسة النيوكلاسيكية تتحدد من خلال إدراك الفرد وتقييمه على أساس ما يعود عليه من منفعة، وبذلك ربطت بين القيمة والمنفعة الفردية، وكان هذا الربط بداية لظهور المنظور الذاتي للقيمة والذي اعتبر ملمحا أساسيا للمدرسة النيوكلاسيكية.

3- **نظرية المنفعة الحدية:** أقام النيوكلاسيك على أساس نظريتهم الذاتية في القيمة نظرية أخرى عرفت بنظرية المنفعة الحدية وتذهب إلى أول وحدة من السلعة تحوز على أعلى قيمة

[1] (كلما زاد سعر السلعة زاد العرض وزاد الإنتاج من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح، أما الطلب يتناقص مع ارتفاع السعر ومن هنا تكون الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة وبما أن الكمية المعروضة كبيرة جدا بالنسبة للكميات المطلوبة فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض الأسعار) وبالتالي الحد من عرض السلع حتى يتزايد الطلب ومن هنا يكون كلا من المنتج والمستهلك قد وصلا إلى نقطة توازن السوق.

إذ يكون الاحتياج شديدا وبالتالي يكون سعرها أعلى ويقل الاحتياج مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، وبالتالي تقل قيمة كل واحدة زائدة حتى نصل إلى وحدة أخيرة تحوز على أقل نفع وبالتالي أقل سعر يمكن تصوره.

الفرع الرابع: تقييم المدرسة النيوكلاسيكية

-الإيجابيات:

- ساهمت النظرية النيوكلاسيكية في تطوير الأفكار والمفاهيم في علم الإقتصاد.
- ارتكازها على المنافسة الحرة وتقديس السوق كان دفعا جديدا لهيمنة الإقتصاد الرأسمالي، وترسيخ أفكار ومسلمات الليبرالية القديمة، كما أن استعمال علم النفس والرياضيات من طرف رواد هذه المدرسة في تفسير سلوك المستهلك وسلوك المنتج كان له الفضل الكبير في ظهور الدراسات الإقتصادية الحديثة الخاصة بالعرض والطلب وتحديد الأسعار والبحث عن التوازن.

إذا كانت النظرية قد أضافت الجديد لعلم الإقتصاد فإنها لم تسلم من الانتقادات:

-الانتقادات الموجهة للمدرسة:

- اهتمام الحديون بدائرة التبادل أو التداول انطلاقا من حاجات الأفراد الإقتصاديين الذين يهدفون إلى أقصى إشباع للحاجات أو أقصى ربح نقدي أدى بهم إلى إهمال دائرة الإنتاج التي اهتم بها التجاريون من قبل رغم تركيزهم على التبادل.
- إن موضوع الإقتصاد عند الحديين هو تلك العلاقات بين الإنسان والأشياء منظورا إليها من جانبها الكمي فقط، وعلى هذا النوع فالعلاقات الإقتصادية عند الحديين هي علاقات بين الأفراد والأشياء النادرة وليس علاقات بين الأفراد والأفراد بواسطة الأشياء المادية الأمر الذي يجعل العلاقات الإقتصادية ليس علاقات اجتماعية وهو ما ينعكس على علم الإقتصاد ككل بأنه علم الندرة وعلما طبيعيا ..
- إن حدوث الأزمة 1929 برهنت للاقتصاديين الحديين أن المشكلة الرئيسية في أي اقتصاد هي تلك الخاصة بأداء الإقتصاد القومي في مجموعة وليست هي مشكلة سلوك الوحدة الإقتصادية (الرجل الإقتصادي) معزولة عن بقية أجزاء الإقتصاد القومي بدون إهمال هذا السلوك طبعا.

- إن النظرية الذاتية في القيمة لا يمكن الاعتماد عليها في تأسيس نظرية اقتصادية.
- إن النظرية الحدية يمكن أن تكون صحيحة ونافعة لتاجر، لكنها لا تصلح لصياغة نظرية اقتصادية.
- إن المستهلك في ظل الإنتاج الصناعي ليست له سيادة أو سلوك فهو في الحقيقة مجبر على تطويع احتياجاته مع ما هو موجود في السوق.
- إن نظرية التوازن الإقتصادي التي يدعون إليها ما هي إلا توازن وتكامل نظريتهم الإقتصادية نفسها لا توازن وتكامل الواقع (توازن نظري).

المطلب السادس: المدرسة الكينزية

إن التحليل الذي ساد المدرسة النيوكلاسيكية والمرتكز على التحليل الوحدوي والاهتمام بمشاكل سلوك الوحدات الإقتصادية عجز عن مواجهة مشكلات اقتصادية جديدة كالأزمة العالمية لسنة 1929م، وفي هذا الوقت بدأت في الظهور مجموعة من الأفكار الإقتصادية التي ارتكزت على انتقادات لأفكار الكلاسيكيين ثم المناداة بتدخل الدول من أجل مواجهة هذه الأزمة هذه الأفكار هي أفكار **جون مينارد كينز** الذي أراد أن يعالج الأزمة من خلال تحليل جديد للظواهر الإقتصادية ألا وهو **التحليل الكلي** أيّ التركيز على المجاميع الكلية وليس الفردية.

الفرع الأول: الظروف والعوامل المساعدة على ظهور المدرسة الكينزية

لا يمكن فهم الأفكار التي جاء بها كينز إلا إذا وضعناها في الظرف الزماني والمكاني الذي صدرت فيه، فلقد كانت الوضعية الإقتصادية في بريطانيا وفي كل الدول الرأسمالية بعد أزمة 1929 تتسم بتقلص الطلب وانتشار البطالة التي عرفت باسم **الكساد الكبير**، ووصلت إلى أشدها في 1932 ، واستمرت إلى غاية بداية الحرب العالمية الثانية.

لقد أدت فترة الكساد إلى فقد ثقة رجال الأعمال والإقتصاديين في النظرية التقليدية فقد انخفضت الأجور واستمر الركود، وأدى ذلك إلى وجود 25% من قوة العمل في حالة بطالة ومعظم المصانع أغلقت واستغلت بنصف طاقتها الإنتاجية، واستمر هذا الركود في الظروف الإقتصادية عقدا من الزمن. مما دفع الدول في المجتمعات الرأسمالية إلى اتخاذ إجراءات قصد معالجة الأزمة مسجلة

بدء مرحلة من التدخل الكبير للدولة في الحياة الإقتصادية ، وفي ظل هذه الظروف ظهر تفكير جديد أعاد النظر في الفكر الإقتصادي التقليدي السائد في تلك الفترة.

- **مفهوم الأزمة الإقتصادية:** هو الكساد الذي استفحل أمره وجعل الملايين من المستثمرين يفقدون مدخراتهم كما أدى ذلك إلى إغلاق سوق العمل والمصانع وإفلاس البنوك وتكديس السلع والبضائع الفائضة عن الاستهلاك مما انجر عنه انخفاض الأسعار.

انطلقت من **الولايات المتحدة الأمريكية** كونها أقوى دولة بعد الحرب العالمية الأولى، لأنها استفادت من الحرب لكونها لم تمسها وزادت من قوة صناعتها واقتصادها، فصارت الممون الرئيسي للدول المحاربة زراعيا وصناعيا، مما شجع المزارعون والصناع الأمريكيون على زيادة الإنتاج لسد حاجيات الدول الأوربية المتزايدة.

ولكن منذ 1926 بدأت المؤسسات الأمريكية تشعر بوطأة المضاربات وأخذت الأرباح تقل تدريجيا، وتضخم الإنتاج الزراعي، وقل الطلب، وانخفضت الأسعار نظرا لتوقف المصانع في الدول الأوربية عن استيراد السلع الأمريكية بعد أن توصلت إلى إنتاج حاجتها الزراعية والصناعية بنفسها، كما ظهرت دول مصدرة للقمح بعد الحرب، ولهذه الأسباب تكدست البضائع في الو.م.أ. وتراكمت الديون وأفلست الكثير من المعامل والمصانع وتم تسريح العمال وانتشرت البطالة وضعفت القدرة الشرائية وتفاقمت المشاكل الاجتماعية والأخلاقية. إضافة إلى ذلك أثار تباطؤ الدول الأوربية عن تسديد ديونها المتوجبة عليها للو.م.أ.

ففقد المستثمرون الأمريكيون والأجانب الثقة في الخزينة الأمريكية وانعكس ذلك على بورصة **وول ستريت** الأمريكية حيث تسبب عرض الأسهم للبيع بكثافة مما أدى إلى هبوط الأسعار بشكل حاد ومزيد من الإفلاس والتسريح والبطالة وسرعان ما انتقلت الأزمة إلى الصعيد الإجتماعي.

انتقلت عدوى الأزمة إلى خارج الو.م.أ. بطرق مختلفة:

- توقفت الولايات المتحدة عن استيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتها وعجزت الدول المنتجة لهذه المواد ومعظمها في أمريكا اللاتينية عن تسويقها.
- طلب دول أوربا الغربية والوسطى تسديد القروض والديون التي عليها مما أدى إلى إفلاس المؤسسات المالية والصناعية والتجارية وانتشار البطالة.

- سحبت أمريكا أموالها من أوربا فتأثر الإقتصاد الأوربي ثم انعكس كل ذلك على المستعمرات الأوربية فأصبحت الأزمة عالمية.

* بدأت الدول المتأثرة بالأزمة كالنمسا وألمانيا وانجلترا وفرنسا معالجتها بعدة طرق مختلفة واضطرت أولا الدول التدخل في الشؤون الإقتصادية.

-- **التعريف برائد المدرسة الكينزية**

- **جون مينارد كينز**: 1883-1946 ، اقتصادي ورجل دولة انجليزي، ابن **جون نيفيل كينز** أستاذ بجامعة كامبرج، تعلم الرياضيات والإقتصاد في أيتون وكامبردج ، أصبح أستاذ في جامعة كامبرج سنة1920،سافر إلى الهند وعمل موظفا بها كتب مؤلفا حول النقود الهندية بعنوان التداول النقدي والتمويل في الهند، ثم عمل في وزارة المالية البريطانية وأصبح ممثلا لها في مؤتمر السلام في باريس واصدر كتابه النتائج الإقتصادية لمعاهدة السلام في فرساي سنة 1919 ، وفي 1936 أصدر كتابه المشهور النظرية العامة للنقود والفائدة والاستخدام، كان كينز مستثمرا ناجحا حيث كون ثروة ضخمة بواسطة المضاربة بالعملات الأجنبية ، ونشر إبان الحرب العالمية الثانية خطة للإصلاح النقدي شنتها الحكومة البريطانية تحت اسم خطة كينز 1943 وكان قد أصبح آنذاك اللورد جون مينارد كينز، توفي سنة 1946.

الفرع الثاني: أهم أفكار كينز وتقييمها

- **انتقادات كينز للنظرية الكلاسيكية**

لقد كانت نظرية كينز مناقضة لنظرية الكلاسيكيين فكان أول من قام بانتقادهم ومن ثم وضع أسس منهجه الجديد، **فرفض كينز** الاعتراف بما جاءت به النظرية الكلاسيكية بأن الفرد وهو يحقق مصلحته الخاصة لا يضر بمصالح الآخرين كما رأى أن تدخل الدولة عند الضرورة لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق خلق طلب كاف لمعادلة الزيادة في الإنتاج وتهيئة البيئة والظروف اللازمة لتحقيق التوازن شيء ضروري ولازم، كما أن الانسجام لا يكون دائما بين المصلحة الشخصية والمصلحة الجماعية والمنافسة الحرة لا تؤدي دائما إلى توازن الإقتصاد العام، فالتوازنات الجزئية لا تؤدي دائما إلى التوازن العام، وارتكاز الكلاسيك على الربح كحافز وحيد للأفراد لتحقيق الرفاهية في الحياة لا يكون دائما صحيحا.

- لقد ارتكز كينز في انتقاده للنظرية على مشكلتين هما البطالة والنقود.

1- **مشكلة البطالة:**

يرى كينز **أن اقتراح النظرية الكلاسيكية بتخفيض الأجور لحل مشكل البطالة وفائض الإنتاج خاطئ** لأن الانخفاض العام في الأجور لابد أن يؤدي إلى نقص الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم البطالة لا إلى قلتها.

إن النقد لتحليل الحديين الذين تجاهلوا أن الأجر ليس ثمن بسيط يمكن رفعه أو خفضه يوما بعد يوم نظرا لارتفاع العرض والطلب، فالعمال أنشئوا **نقابات تعمل** من أجل عدم خفض أجورهم، وهنا يجد الإقتصاد نفسه في وضعية أن العمال يقبلون العمل لمستويات منخفضة من الأجر ورغم هذا فهم لا يجدون مناصب عمل وهو ما يسميه كينز **بالبطالة اللإرادية** أو ما نسميه **بالبطالة الكينزية**.

2- **مشكلة النقود:** يرى كينز أن النقود لها دور ايجابي على عكس الكلاسيكيين لأن الناس قد تعلقوا بها والعمل على الحصول عليها رغبة في اكتنازها وهي أداة أساسية في التحليل الإقتصادي.

3- **الدولة:** إن هدف الدولة من الاستثمار هو دفع الطلب فيجب إعطاء الوسائل للأفراد من أجل طلب السلع والخدمات، فالدولة إذن توزع الدخول بخلق مناصب شغل في فروع معينة التي لا يهتم بها القطاع الخاص، كما تتدخل الدولة في تحديد معدل الضرائب المختلفة، ومعدل التبادل ومعدل الفائدة عن طريق وضع سياسة موازية وسياسة ضريبة. وهكذا نجد أن كينز استنتج أن الدولة عنصر أساسي في عمل الإقتصاد الحديث عكس المدرسة الكلاسيكية التي نادت بعدم تدخل الدولة.

الفرع الثالث: النظرية العامة الكينزية (أدوات التحليل الإقتصادي عند كينز)

سميت هذه النظرية بالنظرية العامة لأنها تشمل جميع الأوضاع والحالات الإقتصادية الممكنة في كل مكان وزمان، وعامة أيضا من حيث أنها تناولت الكليات وليس الجزئيات، وهذا الاتجاه يعرف **باقتصاد المجموعات أو الإقتصاد الكلي.**

- **نتائج المدرسة الكينزية:** استنتج كينز بصورة عامة من نظريته أن:

أ- في حالة البطالة يترتب على الدولة أن تسعى إلى تأمين العمل للجميع وذلك بالتأثير على الاتجاهات الإقتصادية الأساسية مثل التأثيرات النفسية التي تهيمن على الاتجاه الإقتصادي العام.

ب- الشرط الأساسي لهذا التدخل هو عدم المساس بالحريات الأساسية للأفراد، وترك القطاع الخاص يأخذ المبادرات الإقتصادية.

ج- التشغيل الكامل حالة نادرة الحدوث ومؤقتة.

د- ضرورة وجود جهاز إداري متين له القدرة على التدخل والتأثير على القطاع الخاص.

هـ- اعتبار الأدوات المالية أدوات اقتصادية تستخدم لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية فهي تستعمل من أجل محاربة البطالة وكبح التضخم، ومحاربة التخلف والعمل على تدعيم حركات الإنشاء والتعمير. كما أصبحت أداة لتحقيق أغراض اجتماعية حيث تهدف إلى توفير العمل لكل من يرغب فيه وإلى محو التفاوت بين الطبقات وإقرار التوازن الإجتماعي.

الفرع الرابع: تقييم أفكار كينز

إن أفكار كينز ونظرياته أحدثت تطورا جوهريا في الفكر الإقتصادي لقد أطلق على النظرية الكينزية اسم الثورة الكينزية أو العلم الإقتصادي الجديد، فقد كان كينز باعتماده على التحليل الكلي للظواهر الإقتصادية مذهبا جديدا وتحليلا حديثا لم يسبقه إليه أحد وخاصة أن التحليل الكلي كان ينطلق من التحليل الجزئي.

إلا أنها تعرضت **للانتقادات** التالية:[1]

- لا يمكن اعتبار نظرية كينز نظرية عامة من وجهة نظر البعض لأنها إن صلحت لحل الأزمة 1929 فهل تصلح لأزمة 2008.
- إن كينز جمع أفكاره من مختلف الكتاب السابقين (التجاريون، الطبيعيون، التقليديون) وبالتالي هناك مغالاة في اعتبار الفكر الكينزي ثورة في علم الإقتصاد.
- التقليل من الحرية الإقتصادية في النظام الرأسمالي والتي تعتبر من ميزاته الرئيسية.

*إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية هي في معظمها انتقادات شكلية لا تمس جوهر النظرية العامة وبالتالي فالنظرية الكينزية هي مدرسة حديثة للاقتصاد الكلي.

[1] رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 149.

المحور الثالث: الأنظمة الإقتصادية وطرق الانتاج فيها

(قبل الرأسمالية، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي).

إن العلاقات الإقتصادية في أي مجتمع كان تكون ما يسمى بالنظام الإقتصادي، فلابد من معرفة مفهوم النظام الإقتصادي قبل التعرض أنواع الأنظمة الإقتصادية.

يمكن تعريف النظام الإقتصادي بأن مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الإقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الإقتصادي، والتي تحدّد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها[1]. فمنذ وجود الإنسان على الأرض وهو يكافح من أجل البقاء فيها وتعميرها، مستعينا في ذلك بكل ما فيها من موارد ومقومات. ولتأمين حاجته من الغذاء والكساء والمسكن والأمان وتحسين وضعه المعيشي والإقتصادي عمل على تطوير أساليب الإنتاج والتبادل، كما حسن من مستوى الأداء الإداري وتبنى السياسات الإقتصادية، واخترع النقود، وأحدث ثروة في عالم الاتصالات والمعلومات[2].

يقصد بالنظام الإقتصادي ذلك النظام الذي يمكن أن يستخدم الموارد الإقتصادية النادرة كوسيلة لإشباع حاجات المجتمع، فعندما تكون السلع موجودة بوفرة كبيرة كالهواء مثلا فلن تكون هناك حاجة لنظام اقتصادي لأن جميع حاجات المجتمع سوف تشبع آنيا ومستقبلا ودون جهد كبير.

ولكي يسير أي مجتمع متعدد الأطراف بشكل دقيق ومنظم لابد من تواجد جهاز آلي دقيق ينظم استخدام الموارد المحدودة ويوازن بينها وبين الحاجات العديدة التي يريد الأفراد إشباعها، هذا الجهاز الذي يهدف إلى التوازن بين الحاجات والموارد هو النظام الإقتصادي.

فبالتالي، النظام الإقتصادي مذهب اقتصادي والمذهب هو اتجاه فكري وفلسفي وليس بالضرورة أنه طبق كليا أو جزئيا، فالمذهب هو فكر فلسفي لكاتب أو عدد من الكتاب، وعلى ذلك فالمذهب الإقتصادي يتصل اتصالا وثيقا بالفكر الإنساني من حيث موضوعه وتطوره.

---

[1]- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 37.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الأول: الأنظمة الإقتصادية السابقة للنظام الرأسمالي

نخصصه للاقتصاد المغلق ومن ثم المهني وفي الاخير للطائفي.

المطلب الأول: الإقتصاد المغلق

نحلل الانظمة الإقتصادية المسماة بالإقتصاد المغلق المتمثل في دائرة ضيقة وهي العائلة والنظام الاقطاعي.

الفرع الأول: النظام العائلي

كانت الأسرة هي الوحدة الإقتصادية الأولى، وكان أفراد الأسرة الواحدة ينتجون جميع السلع الضرورية ويستهلكون كل ما ينتجون، وقد كان عمل أفراد العائلة الواحدة قصد إشباع رغباتهم الحياتية ومواجهة تحديات الطبيعة، فلم يكن غرضهم إنتاج مواد من أجل بيعها لغيرهم، ويتلخص هذا النظام في عدم وجود ملكيات خاصة لأن الطبيعة هي الإطار الوحيد للنشاط الإقتصادي، يتوجه إليها أفراد العائلة، وكانت الملكية تنحصر في ملكية قطعان من الحيوانات الأليفة من طرف الأب الذي يتحكم في كل أفراد العائلة ويوجههم إلى الأشغال التي يقررها ويحرص مقابل ذلك على ضمان متطلبات حياتهم.[1]

الفرع الثاني: النظام الإقطاعي

ساد هذا النظام في العالم الأوربي في القرون الوسطى وهدف هذا النظام هو الاستجابة لأبسط الحاجيات وأكثرها ضرورة لكل الأفراد الذين يعيشون داخل إقطاعية النبيل، والنشاط الإقتصادي هنا لا يهدف إلى مبادلات تجارية بين الأفراد والأقاليم نظرا لانغلاق الإقطاعية في دائرة الإنتاج الذاتي. وكانت وسائل الإنتاج المستخدمة آنذاك بدائية وغير متطورة، أما التنظيم القانوني السائد فهو وضع جميع عناصر الإنتاج في خدمة شخص واحد وهو سيد الإقطاع وللأيدي العاملة (الرقيق) وللأدوات الزراعية.

[1] تنحصر وسائل العمل عندهم في معدات عتيقة للصيد يتناسب مستواها التقني مع الأهداف التي يضعونها لأنفسهم.

المطلب الثاني: الإقتصاد المهني أو الحرفي

عرفت المدن الأوربية اقتصادا حرفيا يمكن اعتباره كمرحلة تربط وضعية الإقتصاد المغلق بوضعية الإقتصاد الرأسمالي. إن هدف الإنتاج في النظام الحرفي هو الحصول على أرباح محدودة لمواجهة الحاجات الضرورية والعادية.وقد رافق هذا النشاط الإقتصادي نمو المدن من القرن العاشر حتى القرن الثاني عشر، كما يتصف هذا العصر بظهور نوع جديد من العمال الذين هجروا المزارع والحقول والأعمال الزراعية وامتهنوا الصناعة اليدوية وتحويل المواد الأولية كحرفة ولقد ساعد هذا النوع من النشاط في ظهور الأمن وارتفاع مستوى المعيشة، كما كان السوق في ذلك العهد ضيقا ومحدودا كما اتصف هذا النظام بانتشار عدد من المشاريع الفردية الصغيرة ، يتعايش أفراد فيما بينهم ويتقاضون أجرهم في شكل عيني.

المطلب الثالث: نظام الطوائف أو الجماعات الحرفية

عندما أصبح عدد الحرفيين كبيرا أخذوا بجمع صفوفهم في جمعيات حرفية منظمة، وكونوا تبعا لذلك الجماعات الحرفية أو الطوائف الحرفية. ولذا عرف هذا النظام بنظام الطوائف وكان ها النظام بمثابة احتكار قانوني للمهن الصناعية والتجارية المختلفة، يعاب على هذه المرحلة تقليل من حرية الحرفين في اختيار أشكال المنتجات وأحجامها وجودتها والأسعار التي يبيعون بها، مما أدى إلى ظهور مساوئ لهذا النظام ومحاولة إلغائه من طرف بعض الحكام وإعلان حرية الأشخاص في مزاولة مهنهم وحرية التجارة وكان ذلك على يد فلاسفة القرن الثامن عشر والمدرسة الفيزيوقراطية.

المبحث الثاني: النظام الرأسمالي

تحدد مفهوم الرأسمالية في بداية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكلت مدرسة اقتصادية تدين بالحرية الاقتصادية المطلقة ويتميز هذا النظام بالأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود ويعتمد على المصلحة الشخصية وعدم تدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع إلا في حدود ضيقة وقد أدخلت على النظام الرأسمالي بعض الإجراءات للتقليل من مساوئه كالتأمينات الاجتماعية والنقابات والتي لا تعتبر من صميم هذا النظام.بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الإقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة

بالإقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الإقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم[1].

يقوم النظام الإقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الإقتصادي، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، وبالتالي تصبح المصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للأنشطة الإقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من المنافسة بين الأفراد الصيغة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتخذ المبادرات الإقتصادية[2].

المطلب الأول: تعريف الرأسمالية وأسباب ظهورها

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية، لقد ظهر النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر في أوربا الغربية نظرا للتطور الإقتصادي والتقدم العظيم في حقل العلوم والفنون، وبرز طبقة اجتماعية جديدة مالكة لثروات نقدية كبيرة (الطبقة البرجوازية)، كما تقدمت وسائل النقل وارتفع مستوى الحياة العامة وتطورت طرق الإنتاج والتوزيع.

الفرع الأول: ظهور الرأسمالية

كما شجع ***ظهور الرأسمالية*** المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في فرنسا.

إن النظام الرأسمالي يعتمد أساسا على رأس المال، والمقصود برأس المال كما عرفه (كارل ماركس) أن هناك رأس مال ثابت ورأس مال متغير ، والثابت يتضمن أساسا المواد الأولية والآلات والمباني والتشييدات، أما الجزء الذي ينفق على شراء قوة العمل ويطلق على الأول صيغة الثابت لأنه

[1]- دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 44.

لا تتغير قيمة في عملية الإنتاج أما الثاني فتتغير قيمته نظرا للمنتج الذي يعادله فضلا عن فائض القيمة.

أما الرأسمالية فهي مصطلح يطلق على المجتمع الرأسمالي الذي يملك فيه الأفراد وسائل الإنتاج.

*** أشهر دعاة الرأسمالية:**

1- فرانسوا كيني
2- جون لوك
3- آدم سميث
4- دافيد ريكاردو
5- روبرت مالتوس
6- اللورد كينز

الفرع الثاني: أسس النظام الرأسمالي

ترتكز الرأسمالية المميزة للقرن التاسع عشر على ثلاثة مبادئ أو أسس رئيسية وهي:

1) مبدأ الحرية الإقتصادية: وهي إمكانية قيام الشخص بالنشاط الإقتصادي الذي يريده على أساس المنافسة وحرية نظام الأسعار والحرية وفق متطلبات العرض والطلب.

2) مبدأ حق الملكية الخاصة: وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها وتوفير القوانين اللازمة لنموها وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، فالتملك هو روح النظام الرأسمالي.

3)مبدأ حق الإرث: هذا الحق من مستلزمات النظام الرأسمالي وهو يؤدي إلى انتقال الميراث بغض النظر عن وضعه الإجتماعي والإقتصادي.

كما يتميز النظام الرأسمالي بمجموعة من الميزات والخصائص وهي:

1- الإيديولوجية
2- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج
3- الربح كهدف مباشر للإنتاج وكمعيار للكفاءة.
4- الأداء الإقتصادي من خلال قوى السوق

الفرع الثالث: أشكال الرأسمالية

مر النظام الرأسمالي قبل أن يصل إلى حالته الحاضرة على عدة مراحل: من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، كما تطورت الرأسمالية الحديثة في القرن التاسع عشر تطورا كبيرا مما أدى إلى ظهور بعض التحولات عليها منها:

أ- **تحول الرأسمالية التنافسية إلى رأسمالية احتكارية:** إن الوحدات الإقتصادية الصغرى أصبحت تعقد فيما بينها، وتتحد فتتحول المشاريع الرأسمالية الصغرى إلى مشاريع رأسمالية كبرى ومثال على ذلك الشركات الكبرى العالمية.

ب- **تحول الرأسمالية الصناعية إلى رأسمالية مالية:** ظهور المؤسسات المالية مثل المصارف والبورصات من أجل توفير رؤوس الأموال الكبيرة التي يعجز أرباب العمل توفيرها بوسائلهم الخاصة الضخمة .

ت- **حلول رأسمالية الدولة محل الرأسمالية الخاصة:** إن المشاريع الإقتصادية الكبرى وذات الهيمنة المتزايدة على النشاط الإقتصادي، تضطر الدولة إلى التدخل في تنظيمها حماية للاقتصاد الوطني كالتعليم والصحة والنقل وتحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة وكان سبب هذا التدخل هو ظهور النقابات العمالية ولجان حقوق الإنسان.

الفرع الرابع: تقييم النظام الرأسمالي

لا شك أن النظام الرأسمالي يتسم بالعديد من المزايا أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية والحرية الإقتصادية لكافة الأفراد والمشروعات – الأمر الذي يفسح المجال أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء – كما يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الإقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن، إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي[1]:

1- تجميع الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع وهي الفئة البرجوازية، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء بعد الحرب العالمية الثانية وخلوه من الحروب الأهلية والإقليمية.

2- سوء توزيع الدخل القومي، والملكية الخاصة، واستخدام الآلات بدل العمال، جعل معيشة العمال عند مستويات متواضعة.

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 102-103.

3- احتكار السوق والإسراف في استخدام الموارد، أدى إلى تحول السوق من المنافسة إلى الاحتكار وزيادة الإنتاج إسرافا.

4- التقلبات الإقتصادية نتيجة أخطاء تنبؤات المنتجين بالكميات المطلوبة، يحدث الانقلاب من الرواج إلى الكساد أو العكس مسبباً عدم الاستقرار الإقتصادي.

5- الرأسمالية والاستعمار: زيادة حركة الاستعمار واستغلال ثروات الشعوب.

5- نظام الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

من أجل هذه المساوئ، وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعياً، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي[1]. وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة (الفرع الأول)، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الإقتصادي وطريقة أداء الإقتصاد الوطني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الإقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أنّ شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما[2]:

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الإقتصادي.

[1]- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للنشر، لبنان، 1981، ص ص 189-204.

[2]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 304 وما بعدها.

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أنّ تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

1- مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

2- مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

3- المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأنّ كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية[1].

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتوج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغيرهما المتزايد باستمرار[2].

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانياً في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على

[1]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 4.

[2]- المرجع نفسه.

المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعدّدة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي[1].

الفرع الثاني: العملية الإقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دورا حيويا في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الإقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال أن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الإقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق[2].

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.
- **المرحلة الثانية:** يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.
- **المرحلة الثالثة:** وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولا تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي[3].

يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطا للأخر.

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليُتم دورته بصفتها واسطة عملية

[1]- ولعلو فتح الله، المرجع السابق، ص ص 200-205.

[2]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 307-308.

[3]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 308-309.

الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى[1].

وأخيرا يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

الفرع الثالث: هدف النشاط الإقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

يعتمد نجاح تطبيق السياسة الإقتصادية الرأسمالية على تحقيق هدف النشاط الإقتصادي في عملية الإنتاج الرأسمالي إلى جانب تدخل مجموعة من العوامل التي تساعد على الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي

إن الهدف العام من النشاط الإقتصادي هو إشباع حاجيات أفراد المجتمع. فإذا الهدف العام واحد، فإنّ الهدف (الغاية) المباشر من ممارسة النشاط الإقتصادي من وجهة نظر من يتخذ قرارات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو تحقيق الكسب النقدي، أي دخل نقدي يأخذ شكل الأجور ومداخيل الملكية، ... الخ. وبالتالي تصبح هذه الحالة غاية ووسيلة لإشباع حاجات الإنسان المختلفة بعد إنفاق تلك المداخيل للحصول على السلع اللازمة[2]. فالمنتج وهو صاحب المشروع الرأسمالي إنما يتخذ قرارات الإنتاج دائماً بقصد تحقيق أقصى ربح ممكن، كون الوحدة تنتج للسوق ولمستهلك مجهول ولكل من يسيطر على القوة الشرائية، أي الحاجات لا تشبع إلا إذا كانت مصحوبة بقدرة نقدية، فإذا انعدمت هذه القدرة النقدية فلا يمكن إشباع تلك الحاجات مهما كانت درجة إلحاحها[3].

وتقوم النظرية الإقتصادية عادة بتقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل، وهي: عامل الطبيعة والأرض، العمل، رأس المال[4].

---

[1]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 261-265.

[2]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 5.

[3]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 284.

[4]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 6-7.

1- عامل الطبيعة والأرض : يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها ويسميها البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة وزودته بما يحتاجه، فكانت المصدر الرأسي للإنتاج.

لذلك تعتبر الأرض العامل الإنتاجي الطبيعي الأول، فبعد أن استطاع الإنسان أن يخلق بفضل عمله رؤوس الأموال، بقيت الأرض تلعب دورا مهما وأساسيا في عملية الإنتاج. ففي المراحل الأولى من التقدم الإقتصادي كانت الأرض متوفرة بكثرة بالنسبة لعدد المهن، أي أن إمكانية الموارد الصادرة عن الأرض كانت تفوق إمكانية الاستهلاك، ثم بعد ذلك أصبح للأرض قيمة اقتصادية مهمة، وقد اعتبرها البعض من المفكرين المصدر الوحيد للثروة الإقتصادية[1].

2- عامل العمل: يعتبر العمل عامل إنتاج أساسي استعمله الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة، والعمل هو تجسيد للجهد البشري، وموضع تقديس للديانات واحترام المجتمعات. أين يعتبر الإنسان القوة الإقتصادية الأولى بالنسبة لكل أمة وأساس تقدمها الاجتماعي والإقتصادي، لكون العمل هو محور كل المهام الإقتصادية، فالإنسان منتج بفضل عمله وهو مستهلك من حيث احتياجاته ورغباته، وهو أيضا مستثمر باعتباره يخلق وسائل إنتاج جديدة.

3- عامل رأس المال: يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للتطور الاجتماعي والمادي، وهو أساس التقدم الإقتصادي لكون رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري. ويتكون رأس المال من عدة عناصر أساسية أهمها: الإمكانيات الطبيعية التي تمكن الإنسان من تحويلها والسيطرة على وجودها مثل الآلات والمعدات، وهي التي يستعملها الإنسان في القطاعات الصناعية والزراعية وفي الخدمات كقاعدة في عملية الإنتاج، والمواد الأولية المستخرجة أو القابلة للتحويل.

[1]- من المعلوم أن التجاريين حيدوا الأرض كمصدر لإنتاج الثروة، أما الطبيعيين فاعتبروا الأرض المنتج الوحيد للثروة، أما ابن خلدون فانه يعتبر الطبيعة عنصرا منتجا يساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية واكتشف قوانين الريع بأنواعه وأكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة، وقد أكد آدم سميث فيما بعد ما توصل إليه ابن خلدون قائلا: **"إن الطبيعة والزراعة تشارك أيضا في خلق القيمة وتعمل مع الإنسان، ورغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات إلا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماما مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجرا"**. يراجع في هذا : دويدار محمد، المرجع السابق، ص 297 وما بعدها.

المبحث الثالث: النظام الاشتراكي

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "**كارل مارس**" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الإقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "**الإقتصاديين الكلاسيك**" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية[1].

قد أكد **ماركس** في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج[2]. وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الإقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما[3].

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الإقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية[4].

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الإقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الإقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضا إلى

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 105.

[2] عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014.ص 101.

[3]- البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 253-254.

[4]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 109.

تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع[1].

ولدت الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي سنة 1917 في روسيا وقيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وطبق الإتحاد المبادئ الاشتراكية الماركسية بفضل السياسة التي وضعها لينين بمرحلة رأسمالية الدولة ثم جرت محاولة الانتقال مباشرة إلى النظام الشيوعي ولكن سرعان ما باءت هذه التجربة بالفشل.

وبعد وفاة لينين سنة 1924 وتتابع الاختبارات العلمية أيقن المسئولون أن التوازن الإقتصادي المنشود لم يتحقق وبذلك بدأ الاتحاد السوفياتي في وضع مشاريع لخمس سنوات في عهد ستالين. وأنشئت هيئة مركزية خاصة بالتخطيط (تخطيط الدولة على مستوى أعلى يحقق السير بالمقولة كل حسب قدرته وكل حسب حاجاته) تدعى Gosplan وهي تعتبر بمثابة العقل المسير للنظام الإقتصادي وهي التي تقوم بوضع خطة عامة للإنتاج والتوزيع فتحدد الكميات المنتجة وأثمانها.

وهنا ظهر النظام الاشتراكي الذي يرتكز على تخطيط الدولة والذي كان كمرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية.

المطلب الأول: تعريف الاشتراكية

يقصد بها اشتراك المجتمع في ملكية عوامل الإنتاج في ظل الديمقراطية، ويترتب على هذا توجيه عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) لغرض الإنتاج الجماعي وخدمة المجتمع عامة بدل الإنتاج من أجل الربح.

إن الاشتراكية العلمية هي نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على إيديولوجيا تقول أن الجماهير العاملة من الشعوب هي التي يجب أن تمتلك وسائل الإنتاج وبالرغم من تغير مدلولات المصطلح مع الزمن فإنه يبقى يدل على تنظيم الطبقات العاملة والمناداة بمشاركة جميع فئات المجتمع في الإنتاج والدخل القومي وبناء الدولة وإذابة الطبقات الاجتماعية والمساواة بين الجميع ماديا ومعنويا.

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 106.

فالإشتراكية إذن مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج التي تهدف إلى القضاء على المجتمع الرأسمالي وإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلا، وتحقيق المساواة بين جميع الأفراد وبين جميع الأمم أيضا، ومن المعروف أن إيديولوجية الاشتراكية تتناول ثلاثة عناصر وهي:

1- **العنصر الإقتصادي** (نقل ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية من ملكية الأفراد إلى ملكية الدولة).

2- **العنصر الفلسفي**: تأتي من فلسفة الاشتراكية كحتمية تغيير الحياة القائمة على صراع المتناقضات.

3- **عنصر الكفاح:** ويتعلق بالتمييز بين الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية التي نادى بها ماركس (التي تقوم على أساس التحليل العلمي والواعي للمجتمع وظروفه) وهناك الاشتراكية الإصلاحية التي تنادي بنقل المجتمع من نظام على آخر أي من رأسمالي إلى اشتراكي عن طريق الإصلاحات الجزئية والتدريجية.

- **أشهر دعاة الاشتراكية:** كارل ماكس

■ يرتكز النظام الاشتراكي **على مجموعة من المبادئ وهي:**

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج

ب- إدارة الدولة للموارد الإقتصادية وعمليات الإنتاج

ج- توجيه الإنتاج لحاجات الجماعة: فإشباع حاجات المجتمع الأساسية أو الضرورية هي الغرض الأساسي للنظام الاشتراكي والاختيارات الإقتصادية تختلف من نظام لآخر.

د- العدالة الإجتماعية في توزيع الناتج القومي على الجميع بحيث يكون الناتج كل حسب حاجته.

وعلى الرغم من المبادئ البراقة التي يتبناها النظام الاشتراكي إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، لأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار. ويمكن **إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي** فيما يلي[1]:

1- تتجه الاشتراكية ضد الفطرة الإنسانية وتعلم الروح الإتكالية، وكذا انتشار البيروقراطية والقضاء على روح المبادرة والإبداع.

2- تعطيل دور القطاع الخاص.

[1]- دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 61-62.

3- تقليل فرص التنافس بين المنتجين.

4- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار.

5- غياب نظام حوافز كفء.

6- عجز النظام الاشتراكي عن استخدام الموارد النادرة للحصول على أكبر عائد ممكن.

إن النظام الاشتراكي ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، فقد تحول إلى وحش مفترس فَتَك بشعبه اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وتفشت فيه الدكتاتورية، والاستبداد السياسي، الذي أصبح جل همه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعّالة، والتجاوب الإيجابي للناس، ولم يبق في نفوسهم سوى الكره، والحقد، وعدم المبالاة[1].

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

تتحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الإقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة[2].

وعليه نتناول الهدف من الإنتاج (الفرع الأول)، ثم التخطيط للتنمية أو ما يسمى الخطة الإقتصادية الاشتراكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية

بعكس النظام الرأسمالي الذي يهدف لإشباع الحاجات الفردية، فإن هدف النظام الاشتراكي هو إشباع الرغبات الجماعية، ذلك أن تحقيق الربح لا يعتبر عنصرا دافعا للنشاط الإقتصادي، ويؤدي هذا الاتجاه بطبيعة الحال إلى جعل الاختيارات الإقتصادية تختلف من نظام إلى أخر، بمعنى أن القطاعات الإقتصادية التي يوجه إليها الاهتمام في الدول الاشتراكية هي القطاعات التي تنتج وتقدم الخدمات التي يحتاج إليها كل السكان باعتبارها تشبع رغبات ضرورية[3].

لتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم. وإذا كان الإقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويترتب على ذلك أن الهدف من الإنتاج أصبح لإشباع الحاجات الاجتماعية، فإن أداء هذا الإقتصاد لا

[1]- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 209.

[2]- البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 256.

[3]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 11.

يكون بتحقيق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط، وهو خاصية جوهرية ثالثة للاقتصاد الاشتراكي[1].

الفرع الثاني: التخطيط الإقتصادي في الدول الاشتراكية

يهدف هذا التخطيط إلى ضمان سير الإقتصاد مع تحقيق تغير مستمر في هيكل الإقتصاد الوطني في الدولة الاشتراكية، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الإقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة وتنسيق النشاطات الإقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[2].

وبالتالي، فإن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا الخصوص يمثل الخطة الإقتصادية بالمعنى الضيق للازم للاقتصاديات الاشتراكية، وبمعنى أخر فإن القرارات الجوهرية المتعلقة بنوعية الإنتاج وكميتها وكيفية توزيعها أو بيعها وتوجيهها للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الإنتاج، ... الخ، يرجع اتخاذها من طرف السلطات القائمة على الحكم في الدولة على أساس الإمكانيات الإقتصادية لتلك الدولة، ولكي يتم لها ذلك يجب أن تكون لها السيطرة الفعلية على موارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، ذلك أن القدرة على التصرف هي من أول متطلبات الخطة الإقتصادية من هذا النوع، أي السيطرة على الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة، بمعنى أنه يمكن إدراج القطاع الخاص للنشاط الإقتصادي ضمن الخطة الإقتصادية الوطنية[3].

وفي هذا الاتجاه فإن الخطة الإقتصادية الاشتراكية تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة، إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه بمعنى أنها تحدد الإقتصاد الوطني في مجموعه غاية معينة أو بمعنى أخر "غاية التخطيط".

- وبالتالي فإن الخطة الإقتصادية الاشتراكية تأخذ بما يلي:

1- الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.

---

[1]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 11.

[2]- إن وضع وسائل الإنتاج في يد الدولة الاشتراكية يجعل من مهمة التخطيط للتنمية أسهل، كما أنّه الطريق الوحيد، فالتخطيط للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا في شروط المجتمع الاشتراكي. أنظر: عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص 108-109.

[3]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 14.

2- تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المتوخى.

3- تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية.

4- اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من القرارات الفردية.

هذه هي الخطة الإقتصادية بالمعنى الضيق أو الاشتراكية التي يكون فيها الإقتصاد مخططاً ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يخضع لعمل يتضمن نشاطات اقتصادية مخططة ومنسقة مقدما إلى تحقيق عمل متوازن للعلمية الإقتصادية بتنفيذ الخطة الإقتصادية المركزية[1].

يهدف التخطيط في الدول الاشتراكية إلى تحقيق هدف أساسي وهو "التطور المنسجم والمتناسب للاقتصاد". ويتميز هذا التخطيط بمميزات يمكن ذكر أهمها[2]:

أولا: يتميز التخطيط في الدول الاشتراكية بإحداث توازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، باعتبار أن القطاع الأول هو الركيزة الأساسية للقطاع الثاني.

ثانيا: إحداث التوازن بين إنتاج مواد تدخل في عملية الإنتاج، وإنتاج مواد موجهة للاستهلاك لكون تقدم الثاني مرتبط بتقدم الأول.

[1]- دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 60.

[2]- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 238.

المحور الرابع: الإقتصاد الإسلامي

تعد الشريعة الإسلامية خاتمة الأديان السماوية، فهي صالحة للإنسانية في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، و تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته.

ولكل مجتمع فكر إقتصادى يرجع إلى إعتقاده وفكره ويرجع الغرب علم الإقتصاد إلى آدم سميت مؤلف كتاب ثروة الأمم عام 1776 ولقبوه بإسم أبو علم الإقتصاد وفى الوقت الذي أنطلق فيه علم الإقتصاد الوضعى فى هذا التاريخ ،كان الإسلام قد وضع الأسس العامة للاقتصاد الإسلامي وهي أسس تتسق مع طبيعة هذا الدين ومع أخلاقيات هذا الدين من أكثر من ألف عام. ولعله من المفيد هنا أن نركز على بعض النقاط المرتبطة بهذا الموضوع[1] .

فمن المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الإقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، كما أن الإسلام لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق، والمرافق الإقتصادية والاجتماعية في الدولة.

المبحث الأول: مفهوم الإقتصاد الإسلامي

إن هناك اختلافا وتباينا بين الباحثين والمهتمين بالاقتصاد السياسي حول طبيعته، فهناك من يرى أن الإقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية حتى إن العديد من الكتابات اتبعت المنهج الفقهي في دراسة الاقتصاد الاسلامي، فكانت عرضا لجانب الحلال والحرام في المعاملات المالية وهناك من يرى أن الاقتصاد الاسلامي يجب ان يكون علما متميزا عن علم الفقه اي أنه لا يبحث في الاحكام الفقهية بقدر ما يبحث في اثار تلك الاحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى أن الإقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين الفقه والأحكام الشرعية في المسائل المالية من جهة والقوانين الإقتصادية التحليلية من جهة، ومن هنا الإختلاف بين الباحثين في الإقتصاد الإسلامي ليس مجرد اختلاف في التعبير عنه بقدر هو اختلاف حول الماهية والطبيعة [2].

[1] ياسر بن طه على كراويه، المعاملات المالية المعاصرة في الفكر الاقتصادي الإسلامي،

[2] سعد بن حمدان اللحياني، مباديء الإقتصاد الإسلامي105361، 1428، ص 9. منشور على الموقع التالي: تاريخ الإطلاع 2024/02/09 https://drive.uqu.edu.sa/_/jhzahrani/files/Economy.pdf

وعليه سيتم التطرق إلى تعريف الإقتصاد الإسلامي ومميزاته ، ثم دراسة قواعد الإقتصاد الاسلامي.

المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الإسلامي ومميزاته

يراد بالإقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الإقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس، لذلك حضي بنا التعرف عليه وعلى أهم مميزاته.

الفرع الأول: تعريف الإقتصاد الإسلامي

إن الإقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته' أو هو الذي يوجه النشاط الإقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الإقتصادية[1]، فله أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الإقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها.

فالإقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمدادا مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصيلة،[2] فهو لا يختلف في المفهوم الإقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام، وإنما يزيد عنه أن النظام الإقتصادي الإسلامي يعنى أيضا بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثواب الله في الآخرة[3] .

[1] عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 18.

[2] السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص ص 22-23.

[3] عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، العلاقات والإفرازات، دار إحياء للنشر الرقمي، 2014، ص 119.

الفرع الثاني: مميزات النظام الإقتصادي الإسلامي

يلاحظ أن النظام الإقتصادي الإسلامي قد تميز عن مثيله الإقتصاد الوضعي بميزتين إثنتين نذكهما على النحو التالي[1] :

1-مراعاة القيم: حيث يوضح أن النظام الإقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والإقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي، ويتميز بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الاقتصاد الرأسمالي أو الإشتراكي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي.[2]

2-**مرحلة العمل الإقتصادي:** ونقصد هنا اهتمام الإقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة، فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الإقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى، ويأتي هذا في سياق أن النظام الإقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الإقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيا آخرته والثواب عند الله عز وجل، وذلك من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين.

المطلب الثاني: قواعد الإقتصاد الإسلامي

إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم -كما سبق أن طبق على امتداد التاريخ الإسلامي -لحل مشاكله الاقتصادية في النواحي الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية، كما يتضمن هذا النظام ما يتعلق بتوزيع الثروة وتملكها والتصرف فيها، فقد جاء الإسلام بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة، وقد جرى تطبيق هذه المبادئ وتلك السياسة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بدقة والتزم

[1] بقة حسان، المرجع السابق، ص 104.

[2] توفيق عزراق، الخصائص العامة للاقتصاد الاسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مجلة الدراسات الإسلامي، العدد4، ديسمبر 2020، ص 110.

بها بعده الخلفاء الراشدون كما ارتبط بها حكام وأئمة المسلمين خلال التاريخ الإسلامي بدرجات متفاوتة ويمكن أن نقول إن الاقتصاد الإسلامي له جانبين[1]؛ ثابت ومتغير[2].

الفرع الأول: القواعد الثابتة

فالإقتصاد السياسي عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول السياسية والاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان نحو قوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} ونحو قوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} ونحوها من النصوص العامة التي تقرر بعض المبادئ كمبدأ الحرية المقيدة بالضوابط العامة ومبدأ تحقيق التوازن الاقتصادي ومبدأ الملكية الخاصة، وغيرها. فهذه مبادئ ثابتة غير قابلة للتغير، ويخضع لها المسلمون في كل زمان وفي كل مكان ويلاحظ عليها أنها قليلة، وأنها عامة لا تتجاوز الحاجات الأساسية لكل مجتمع وهي تعتبر من سر عظمة الاقتصاد الإسلامي وخلوده حيث إنها صالحة لكل زمان ومكان بغض النظر عن درجة تطوره الاقتصادي.[3]

الفرع الثاني: القواعد المتغيرة

وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الإقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الإقتصادية في الواقع المادي الذي يعيش المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الإقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الإقتصادية التي تحقّق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد. وهو عن الأساليب والخطوط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لوضع أصول الإسلام

[1] https://shamela.ws/book/1905

[2] الفنجري محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص ص 13-19.

[3] https://shamela.ws/book/1905

وسياسته الاقتصادية في واقع مادي يعمل المجتمع في إطاره ومن ذلك بيان العمليات التي توصف بأنها ربا أو صور الفائدة المحرمة ومدى تدخل الدولة.[1]

ويرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للثوابت، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخلل. في حين أن الفكر الإقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصادا وضعيا، ويختلف عنه الجانب المتطور في الإقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع إعمال العقل فيه وقابليته للتغير.[2]

المبحث الثاني: ضوابط وأسس الإقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الإقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الإقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الإقتصادية

يراعى عند تنفيذ السياسة الإقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان[3]:

الفرع الأول: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار

يعتبر هذا الضابط قيدا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الإقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الإقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمور، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات.

[1] https://shamela.ws/book/1905

[2] بقة حسان، المرجع السابق، ص 105.

[3] المرجع نفسه.

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج قوله صلى عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"، فأي إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه.

الفرع الثاني: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا، ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.
ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.
ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

المطلب الثاني: مرونة الإقتصاد الإسلامي

يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الإقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الإقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون، ومن أبرز الأمثلة على مرونة الإقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم توفر الشروط الداعية لتطبيقه والمتمثل في تدهور الشؤون الإقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى[1].

[1] بقة حسان، المرجع السابق، ص 107.

المطلب الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال

يعد الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة من بين الأسس الإقتصادية في الإسلام ، وفي ذلك يقول الله جل جلاله: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا"[1]. ويقول أيضا: "إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا"[2]، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام. وخير الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"[3].

كذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا[4]، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: "فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة"[5]، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة[6]. كما حرم الله الربا في المعاملات الإقتصادية بجميع أنواعها، فقال جل جلاله: "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا"[7].

---

[1] سورة الإسراء، الآية 26.

[2] سورة الإسراء، الآية 28.

[3] سورة الفرقان، الآية 67.

[4] بقة حسان، المرجع السابق، ص 109.

[5] سورة البقرة، الآية 43.

[6] أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص ص 110-111.

[7] سورة البقرة، الآية 275.

المبحث الثالث: مبادئ الإقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الإقتصادي الإسلامي على ثلاثة مباديء أساسية، كما تعتبر الرئيسية لتنظيمه، وهي كالتالي[1]:

المطلب الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

إن الأصل أن الملكية التامة هي لله – عزوجلّ - ، قال تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۚ ﴾ [النور: ٣٣]، وأن ملكية البشر استخلافية ، قال تعالى:﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ﴾ [الحديد: ٧]. فجعل الله للبشر حق المنفعة والتصرف.

ويقصد بالملكية الخاصة : حرية الأفراد والشركات في تملك المال والأرض ووسائل الإنتاج، وتهيء حرية الملكية الخاصة اختيار المهنة الملائمة، والمشروع ذي الجدوى، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاجية، أما الملكية العامة فهي ملكية مجموع الناس، يشتركون فيها شركة "إباحة"، فلا يختص بها فرد ولا دولة، ولايجوز التصرف بها بيعاً ولا إقطاعاً ولاهبةً؛ لأنها موقوفة على مجموع المسلمين، ومن أمثلتها: ملكية المرافق العامة، وأرض الحمى، والأوقاف، وإنما أباح الإسلام الملكية الخاصة؛ لإشباع الفطرة الإنسانية، وخلق روح المنافسة من أجل الجودة، وكثرة الإنتاج، وازدهار الحياة، وليشعر الإنسان أنه سيُحاسب فيما ملك[2].

ويمتاز الإقتصاد الإسلامي كونه يقوم على الملكية المزدوجة، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا، أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد[3].

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبيع حاضر لباد"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله

[1] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص ص 26-28

[2] م.م. رقيب سعيد المزوري، الاقتصاد السياسي، جامعة صلاح الدين . أربيل كلية العلوم الإسلامية . قسم التربية الدينية، 2023، ص27.

[3] - أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 41.

صلى الله عليه وسلم: "لا تلقوا الركبان"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس[1].

على هذا الأساس يمكن القول بأن الإقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته[2].

المطلب الثاني: الحرية الإقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الإقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الإقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام[3].

- والضوابط الشرعية جعلت الحرية الإقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

- **الشرط الأول:** أن يكون النشاط الإقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية، وهذا القيد يربط الإقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الإقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الإقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم

[1] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[2] بقة حسان،المرجع السابق، ص 111.

[3] عويسي أمين، المرجع السابق، ص 131. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة[1]. كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر[2]، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية.

- **الشرط الثاني:** أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

- ما فعلة النبي -صلى الله عليه وسلم- حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.
- بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل.
- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.
- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ[3].

- **الشرط الثالث:** تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

-- ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الإقتصادية إلى عدة أمور منها:

1- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.
2- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.
3- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.
2- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها[1].

[1] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27.
[2] عويسي أمين، المرجع السابق، ص 132-133.
[3] السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيده بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الإقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقّق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية[2].

المطلب الثالث: التكافل الاجتماعي

يقصد بالتكافل الاجتماعي ضمان دخل معين للفرد، أو تقديم مساعدة له في حالة العجز عن الكسب، لبطالة أو مرض أو شيخوخة أو غيرها من الأسباب.

يكون في المجتمع بعض أفراد معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها:

1- الزكاة لسد حاجات المعوزين.
2- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.
3- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.
4- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.
5- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع[3].

فالضمان الاجتماعي هو التزام الدولة الإسلامية نحو مواطنيها، وهو من أولويات الاقتصاد الإسلامي، وهو بمعنى كفالة المستوى اللائق لمعيشة كل مواطن في المجتمع ، والذي عبر عنه الفقهاء باصطلاح "حد الكفاية". ويشمل جميع الاحتياجات الضرورية لمعيشة المواطن، ويختلف باختلاف الزمان والمكان.

---

[1] عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.
[2] عويسي أمين، المرجع السابق، ص 141.
[3] المرجع نفسه، ص ص 133-134.

خاتمة:

يعتبر مقياس الإقتصاد السياسي من المقاييس التي يشترك فيها العديد من التخصصات وعلى رأسها تخصص الحقوق، مما له أهمية كبيرة متعلقة بمعرفة كل ما يتعلق بالأنظمة الإقتصادية وتاريخ الفكر الإقتصادي قبلها، وما يمكن أن تحققه من أثار وانعكاسات على النظام السياسي والاجتماعي والأمني وغيره. كما أن علم الإقتصاد يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان

وباعتبار الإقتصاد السياسي علم مستقل بذاته، فإنه يمتاز بموضوع ومنهج خاص به أهله للستقلالية عن العديد من المجالات ولكنه مرتبط بعلاقات وثيقة بمجموعة من العلوم الاجتماعية كالقانون وغيرها وكذا بعض العلوم التطبيقية.

يدرس الإقتصاد السياسي السلوك الإقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الإقتصادية، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد عند استخدامهم المتعدد للموارد النادرة والمحدودة لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار بأفضل طريقة ممكنة، ويهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني والمتعلق بالنشاط الإقتصادي، والذي لا يخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل، والاستهلاك والتوزيع،

إذ تطور مع تطور المجتمع الإنساني عبر مختلف العصور وتجاوبه مع التحولات والتحديات التي تواجهه، والذي نشأ في ظل تطور الفكر الإقتصادي القديم وتبلورت أفكاره ومبادئه بحسب اتجاهات المدارس التي تبنت نظريات متباينة ومتفاوتة وحتى أحيانا بنت أفكارها على انتقادات نظريات سبقتها، ولا تزال حركية تغيرات مستمرة في طرح أفكار ومشاكل اقتصادية حديثة ومحاولات حلها، والتي تتغير أسسه ومبادئه عبر مختلف الأنظمة الإقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، وكذلك طرق الإنتاج فيها.

قائمة المصادر والمراجع

■ **القرآن الكريم**

■ **القواميس والمعاجم:**

1) الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ج2، فصل السين واشين.
2) محمد بن مكر منظور الافريقي المصري جمال الدين ابو الفضل، لسان العرب، المجلد 1، دار الصادر، بيروت 1994.

■ **الكتب والمقالات :**

1) أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الإقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006.
2) ادم سميث، بحث في اسباب وطبيعة ثروة الامم، تر حسين زينة، مكتبة بغداد، بيروت، 2008
3) إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الإقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973.
4) أنطوان أيوب، دروس في الإقتصاد السياسي، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية، حلب،. 1965
5) أوسكار لانج، الإقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، 1966.
6) البلاوي حازم، أصول الإقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.
7) البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي، دار الشروق، 1995.
8) البطراوي تامر، أبحاث في الإقتصاد السياسي النظرية الإقتصادية الكلية عرض ومناقشة، ط1، دار بيبول، 2017.
9) بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
10) توفيق عزراق، الخصائص العامة للاقتصاد الاسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، مجلة الدراسات الإسلامي، العدد4، ديسمبر 2020.

11)جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الإقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005.
12)خالد سعد زغلول، الإقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.
13)خالد سعد زغلول، الإقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.
14)دويدار أسامة، النظم الإقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017.
15)دويدار محمد، مبادئ الإقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993.
16)رفيقة حروش، الإقتصاد السياسي، دار الأمة ، الجزائر، 2012.
17)زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الإقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007
18)السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002.
19)السيد محمد السريتي، مبادئ الإقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
20)الصادق جراية، الوجيز في الإقتصاد السياسي، اصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، 2023.
21)صلاح الدين نامق، قادة الفكر الإقتصادي، دار المعارف ب س ن
22)عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الإقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
23)عبد الله ساقور، الإقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
24)عبد الله عبد المحسن الطريقي، الإقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009.
25)عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الإقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

26) عويسي أمين، النظام الإقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014.

27)قحطان احمد سليمان الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004.

28) م.م. رقيب سعيد المزوري، الاقتصاد السياسي، جامعة صلاح الدين ـ أربيل كلية العلوم الإسلامية ـ قسم التربية الدينية، 2023.

29)محجوب رفعت، الإقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.

30)محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الإقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

31)محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الإقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

32)مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الإقتصادية (النظم الإقتصادية، بعض جوانب الإقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

33)ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الإقتصاد، دار زهران، عمان، 1999

34)نامق صلاح الدين، النظم الإقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

35)النجار سعيد، تاريخ الفكر الإقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

36)ولعلو فتح الله، الإقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الإقتصادية، دار الحداثة للنشر، لبنان، 1981.

37)ويليام ستانلي جيفونس، الإقتصاد السياسي، تر على أبو الفتوح وأخرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

38) ياسر بن طه على كراويه، المعاملات المالية المعاصرة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بدون سنة، بدون دار نشر.

■ **المطبوعات البيداغوجية:**

1. بقة حسان ، محاضرات الإقتصاد السياسي، مطبوعة بيداغوجية ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق ، جامعة بجاية،2021-2022.
2. علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الإقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006.

المنشورات على الانترنت:

1) https://drive.uqu.edu.sa/_/jhzahrani/files/Economy.pdf
2) https://shamela.ws/book/1905

-

فهرس المحتويات	
مقدمة	
المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي (تعريف ومضمون الإقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى.)	4
المبحث الأول: مفهوم الإقتصاد السياسي.	4
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للاقتصاد السياسي	4
المطلب الثاني: أهمية دراسة علم الإقتصاد السياسي	7
المبحث الثاني: مضمون علم الإقتصاد السياسي	8
المطلب الأول: المشكلة الإقتصادية	8
الفرع الأول: مضمون بالمشكلة الإقتصادية	8
الفرع الثاني: أسباب المشكلة الإقتصادية	9
الفرع الثالث: عناصر المشكلة الإقتصادية	12
الفرع الرابع: حلول المشكلة الإقتصادية	13
المطلب الثاني: النشاط الإقتصادي	14
الفرع الأول: عملية الإنتاج	14
الفرع الثاني: عملية التبادل	17
الفرع الثالث: عملية التوزيع	20
الفرع الرابع: مرحلة الاستهلاك	21
المبحث الثالث: علمية الإقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى	23
المطلب الأول: علمية الإقتصاد السياسي	23
الفرع الأول: موضوع الإقتصاد السياسي	24
الفرع الثاني: منهج الإقتصاد السياسي	25
المطلب الثاني: علاقة الإقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى	25
الفرع الأول: علاقة الإقتصاد بالعلوم الاجتماعية	25
الفرع الثاني: علاقة علم الإقتصاد السياسي بالعلوم التطبيقية	28
المحور الثاني: تطور الفكر الإقتصادي	31
المبحث الأول: تطور الفكر الإقتصادي في الحضارات القديمة	31
المطلب الأول: الفكر الإقتصادي في الحضارات الشرقية	31
المطلب الثاني: الفكر الإقتصادي في الحضارة الغربية	31
المطلب الثالث: الفكر الإقتصادي في الحضارة العربية الإسلامية	32

المبحث الثاني: تاريخ الإقتصاد السياسي	34
المطلب الأول: المدرسة التجارية	36
الفرع الأول: من أسباب وعوامل ظهور الرأسمالية التجارية	36
الفرع الثاني: خصائص المذهب التجاري	36
الفرع الثالث: مبادئ الفكر التجاري	37
الفرع الرابع: أهم المدارس التجارية	38
الفرع الخامس: تقييم أفكار التجاريين	39
المطلب الثاني: المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية	40
الفرع الأول: ظروف نشأة التيار الطبيعي وأهم رواده	41
الفرع الثاني: مبادئ المدرسة الطبيعية	42
الفرع الثالث: تقييم أفكار الطبيعيين	44
المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية	45
الفرع الأول: ظروف وعوامل نشأة المدرسة الكلاسيكية	46
الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي	47
الفرع الثالث: أهم رواد المدرسة الكلاسيكية	49
الفرع الرابع: تقييم أفكار الكلاسيكيين	51
المطلب الرابع: الفكر الإقتصادي الاشتراكي	52
الفرع الأول: ظروف نشأة الماركسية وروادها	52
الفرع الثاني: التعريف برائدي المدرسة الماركسية	53
الفرع الثالث: أهم أفكار ماركس	55
الفرع الرابع: تقييم أفكار الماركسية	57
المطلب الخامس: المدرسة النيوكلاسيكية (الكلاسيكية الجديدة أو الحدية)	58
الفرع الأول: أسباب وظروف المدرسة النيوكلاسيكية	59
الفرع الثاني: رواد المدرسة النيوكلاسيكية	60
الفرع الثالث: أفكار ونظريات المدرسة النيوكلاسيكية	64
الفرع الرابع: تقييم المدرسة النيوكلاسيكية	65
المطلب السادس: المدرسة الكينزية	66
الفرع الأول: الظروف والعوامل المساعدة على ظهور المدرسة الكينزية	66
الفرع الثاني: أهم أفكار كينز وتقييمها	68
الفرع الثالث: النظرية العامة الكينزية (أدوات التحليل الإقتصادي عند	69

كينز)	
الفرع الرابع: تقييم أفكار كينز	70
المحور الثالث: الأنظمة الإقتصادية وطرق الانتاج فيها (قبل الرأسمالية، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي).	71
المبحث الأول: الأنظمة الإقتصادية السابقة للنظام الرأسمالي	72
المطلب الأول: الإقتصاد المغلق	72
الفرع الأول: النظام العائلي	72
الفرع الثاني: النظام الإقطاعي	72
المطلب الثاني: الإقتصاد المهني أو الحرفي	73
المطلب الثالث: نظام الطوائف أو الجماعات الحرفية	73
المبحث الثاني: النظام الرأسمالي	73
المطلب الأول: تعريف الرأسمالية وأسباب ظهورها	74
الفرع الأول: ظهور الرأسمالية	74
الفرع الثاني: أسس النظام الرأسمالي	75
الفرع الثالث: أشكال الرأسمالية	76
الفرع الرابع: تقييم النظام الرأسمالي	76
المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي	77
الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة	77
الفرع الثاني: العملية الإقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي	79
الفرع الثالث: هدف النشاط الإقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي	80
المبحث الثالث: النظام الاشتراكي	82
المطلب الأول: تعريف الاشتراكية	83
المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية	85
الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية	85
الفرع الثاني: التخطيط الإقتصادي في الدول الاشتراكية	86
المحور الرابع: الإقتصاد الإسلامي	88
المبحث الأول: مفهوم الإقتصاد الإسلامي	88
المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الإسلامي ومميزاته	89
الفرع الأول: تعريف الإقتصاد الإسلامي	89

الفرع الثاني: مميزات النظام الإقتصادي الإسلامي	90
المطلب الثاني: قواعد الإقتصاد الإسلامي	90
الفرع الأول: القواعد الثابتة	91
الفرع الثاني: القواعد المتغيرة	91
المبحث الثاني: ضوابط وأسس الإقتصاد الإسلامي	92
المطلب الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الإقتصادية	92
الفرع الاول: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار	92
الفرع الثاني: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع	93
المطلب الثاني: مرونة الإقتصاد الإسلامي	93
المطلب الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال	94
المبحث الثالث: مبادئ الإقتصاد الإسلامي	95
المطلب الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)	95
المطلب الثاني: الحرية الإقتصادية المقيدة	96
المطلب الثالث: التكافل الاجتماعي	98